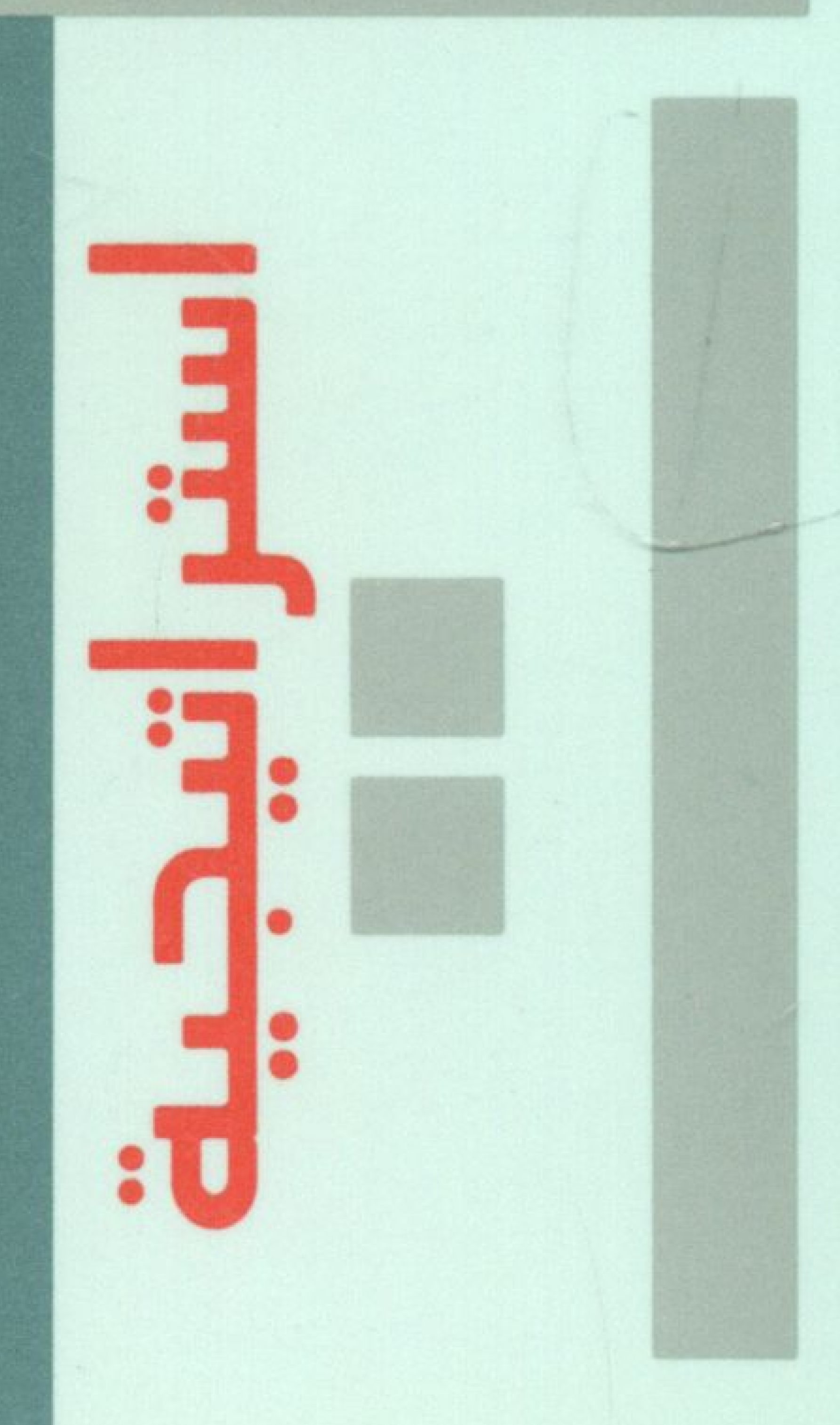
87

محمد علي داهش

اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر





دراسات استراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

اتجاهات العمل الوحدوي

في المغرب العربي المعاصر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هيئة التحرير

جمال سند السويدي — رئيس التحرير
عايدة عبدالله الأزدي — مديرة التحرير
أمين أسعد أبوعزالدين
عماد قدورة

الهيئة الاستشارية

إسماعيل صبري مقلد — جامعة أسيوط
حنيف القاسمي — جامعة زايد
صالح المانع — جامعة الملك سعود
محمد المجذوب — جامعة بيروت العربية
فاطمة الشامسي — جامعة الإمارات العربية المتحدة
ماجد المنيف — جامعة الملك سعود
علي غانم العري — مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

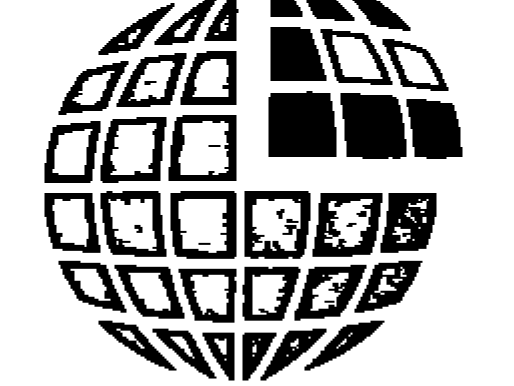
دراسات استراتيجية

اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر

محمد علي داهش

العدد 87

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2003
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2003

ISSN 1682-1203

ISBN 9948-00-513-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com
website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

المحتـــويـــات

المقدمة

تُعد هذه الدراسة محاولة لرصد ظهور فكرة وحدة المغرب العربي ومتابعة تطورها من خلال اتجاهات العمل* السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الحقبة المعاصرة (القرن العشرين). إن تأكيد الحقبة المعاصرة لا يعني أن فكرة وحدة المغرب العربي وليدة الحقبة نفسها، فالفكرة تعيش في الوجدان الجمعي منذ قرون مؤطرة بأفقها العربي الإسلامي، والمرجعيات والتجارب التاريخية والسياسية والحضارية توضح ذلك.

جاء الاحتلال الفرنسي لبلدان المغرب العربي تباعاً ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين (الجزائر 1830-1962، تونس 1881-1956، موريتانيا 1903-1960، المغرب 1912-1956) لينبه على حالة التخلف والضعف، فنهضت دعوات الإصلاح الوطني المقترنة ببعدها المغاربي/ العربي الإسلامي لمواجهة التحدي الاستعماري، وبدأ المثقفون وعلماء الدين في عموم المغرب العربي في استنهاض الفكرة المستقرة في الوجدان الجمعي وإعطائها عمقها القومي والإسلامي لتعبئة القوى الوطنية المغاربية وواجهاتها النقابية والمهنية في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة الاستقلال.

وبعد أن زال التحدي الاستعماري انشغلت الدول المغاربية بهمومها الوطنية (القطرية) للقضاء على آثار مرحلة الاستعمار ومخلفاتها. ومع

---

* إن اتجاهات العمل تعني مسارات العمل لتطبيق فكرة محددة من خلال العناصر المؤمنة بها والساعية إلى تحقيقها. وقد انقسمت القوى الساعية لتحقيق فكرة وحدة المغرب العربي بين اتجاهين، شعبي ورسمي، وتمثل الاتجاه الشعبي بالقوى التي لم تكن في موقع المسؤولية في الحكم؛ مثل المثقفين وعلماء الدين والعمال والطلبة والأحزاب السياسية. أما الاتجاه الرسمي، فيتمثل بالقوى السياسية التي حكمت دول المغرب العربي ورسمت سياستها الداخلية والخارجية بعد مرحلة الاستقلال.

ذلك فإن التحدي الداخلي المتمثل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تحديات التكتلات الاقتصادية الدولية المتمثلة بالسوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي حالياً) فرض على الدول المغاربية العودة نحو البدايات والاستناد إلى الجذر التاريخي والنضالي المشترك لفكرة وحدة المغرب العربي، فالتأم الجميع في مطلع عام 1989 في معاهدة اتحاد دول المغرب العربي.

وتسعى هذه الدراسة للإسهام في تأكيد ضرورة التمسك بفكرة وحدة المغرب العربي وأهميتها، والعمل على وضعها موضع التنفيذ الجاد خدمة للمصالح العليا المغاربية خاصة، والعربية على وجه العموم.

مدخل تاريخي

ولدت فكرة المغرب العربي، فكرة مجاهدة عبر التاريخ الوسيط والحديث، ومن داخل المغرب العربي، وتجسدت عبر تجارب سياسية وحدوية شهدها المغرب العربي منذ منتصف القرن الحادي عشر. وكانت تلك التجارب الوحدوية بمثابة محاولات لتجسيد الوحدة السياسية والقومية والدينية والحضارية للأمة العربية في حقبة معينة أو تواصلاً معها، أو تعويضاً عن حالات الإخفاق في حقب أخرى.

وكان المغرب (الأقصى) يعد مركز الثقل في العمل الوحدوي المغاربي/ العربي الإسلامي. وتمثل ذلك الدور بتأسيس دولة المرابطين (1042 ـ 1147)، والموحدين (1124 ـ 1269)، والمرينيين (1269 ـ 1456)، ثم السعديين (1509 ـ 1668)، والعلويين (1630 ـ ؟)، حتى منتصف القرن الثامن عشر.

وقد قامت تلك التجارب الوحدوية مؤسسة على فكرة الجهاد والوحدة الوطنية/ والمغاربية ضمن إطارها القومي والحضاري العربي الإسلامي. فجاءت انطلاقتها من داخل المغرب (الأقصى) رداً على واقع التجزئة والانقسام وتصاعد التحديات الإسبانية والبرتغالية في الأندلس، والمغرب العربي. وإذا كان الحضور العربي الإسلامي قد انتهى سياسياً في الأندلس بسقوط غرناطة نهاية القرن الخامس عشر، فإن حلول العثمانيين في مطلع القرن السادس عشر في القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط وفرض سيادتهم على الجزائر في عام 1529، ثم طرابلس الغرب (ليبيا) في عام 1551، وعلى تونس في عام 1574، زاد تحدياً خارجياً جديداً على ما كان يواجهه السعديون والعلويون.

إن الاتجاه الديني - السياسي الوحدوي، كان وراء قيام التجارب الوحدوية الثلاث الأول، وكان الاتجاه القومي - السياسي وراء التجربتين الأخيرتين في تعاملهما مع الحضور العثماني في المغرب العربي. فقد بدا واضحاً، وبحكم الاشتراك في الرابطة الدينية بين العرب والعثمانيين، ضرورة إبراز البعد القومي في العمل الوحدوي المغاربي/ العربي، لتحرير المغرب العربي بخاصة والمنطقة العربية بعامة. ونستطيع أن نتلمس هذا البعد القومي لدى السعديين (أحمد المنصور) والعلويين (مولاي الرشيد - مولاي إسماعيل) في أفكارهم وسياستهم الخارجية وحتى في صراعهم العسكري ضد محاولات العثمانيين لضم المغرب (الأقصى) الذي استعصى عليهم حتى النهاية.[1]

وإذا كان الاتجاه الديني والقومي وراء التجارب المغاربية/ العربية الإسلامية للعمل الوحدوي، فإن الاتجاه الفكري - السياسي الذي أشار إلى

انطلاق العمل الوحدوي المغاربي، قد جاء أيضاً من داخل المغرب العربي، ولاسيما الجزائر، بعد الاحتلال الفرنسي لها في عام 1830.

وقد برز ذلك الاتجاه على يد حمدان خوجة الذي أسس «اللجنة المغربية» في عام 1831 ورافق ذلك العمل الفكري ـ السياسي، قيام حركة المقاومة الجزائرية المسلحة على يد الأمير عبدالقادر. ويوضح اسم اللجنة بعدها المغاربي، فضلاً عن تأكيد حركة المقاومة بعدها العربي ـ الإسلامي. وجاء وقوف المغرب بكل ثقله، ومن ثم تونس، إلى جانب حركة المقاومة، ليعطي تلك الحركة المسلحة بعدها المغاربي/ العربي الإسلامي، لأن نجاحها في طرد الاحتلال الفرنسي، معناه دفع الخطر القادم تجاه المغرب وتونس. وجاء الإسناد المغربي والتونسي ليصب في هذا الاتجاه. فقد وقف المغاربة إلى جانب أشقائهم الجزائريين في عام 1844، إلا أن هزيمتهم في معركة إيسلي وتوقيع معاهدة «لا لا مغنية» في عام 1845، أجبرت الجيش المغربي على الانسحاب والانكفاء دون القدرة على تقديم المساندة. وجاءت خسارة الجيش المغربي في معارك تطوان (1859 ـ 1860) أمام القوات الإسبانية، لتنبه إلى ضرورة التحديث في مختلف المجالات وتقوية الجيش المغربي، وقاد عدد من العلماء الدعوة إلى الإصلاح، ومنهم أبو الحسن علي بن عبدالسلام التسولي الذي تركزت أفكاره على إصلاح الجيش ووضعه في حالة استعداد للجهاد لمواجهة أي خطر لا على المغرب فحسب، بل على أي قطر مغاربي وعربي. كما أسهم الشعراء والأدباء والصحافة في تنبيه الجماهير وإنضاج الوعي الوطني والمغاربي والعربي في هذا الجانب.[2]

بعد فشل ثورة المقرّاني في عام 1871، وتثبيت الفرنسيين لنفوذهم في الجزائر وتوسيعه تطلعوا إلى تونس. وتحت ذرائع واهية فرضوا احتلالهم

عليها في عام 1881 . وكانت تونس تعيش وعياً متمثلاً بضرورة الإصلاح لتقوية البلاد منذ ستينيات القرن التاسع عشر ومن خلال دعوات المصلح الشهير خير الدين، إلا أن الاتجاه الوحدوي لم ينضج في تونس إلا مع ظهور العديد من خريجي جامعة الزيتونة والجمعيات الطلابية؛ إذ استلهم المفكرون التونسيون روح النضال ودعوات الإصلاح في المغرب العربي والمشرق العربي من خلال زيارات الشيخ محمد عبده إلى تونس والجزائر، ودعوات عبدالرحمن الكواكبي ومحمد رشيد رضا. وبدأت من خلال المفكرين التونسيين تنضج فكرة وحدة المغرب العربي بإطارها العربي الإسلامي في مطلع القرن العشرين.

تعد تونس، وبخاصة النخبة المثقفة، المؤسّسة الحقيقية لفكرة المغرب العربي المعاصرة، لأن فيها ومن خلالها نمت ونضجت وتوسعت، وإن أطرت نفسها بالدائرة الإسلامية الأوسع، وتعلقت بالعاصمة العثمانية ودعوة «الجامعة الإسلامية» بحكم الخضوع للاحتلال الفرنسي. وفي تونس أيضاً أخذت فكرة وحدة المغرب العربي طابعها الشعبي الذي لازمها كما في الجزائر والمغرب حتى منتصف هذا القرن، ومن خلال المنظمات الشعبية التونسية (جماعة الحاضرة وحركة الشباب التونسي وحركة تونس الفتاة واللجنة الجزائرية ـ التونسية)، ومخرجاتها الفكرية والسياسية وأساليب عملها، بدأت تتوضح الفكرة المغاربية ببعدها الإسلامي العام، والعربي الخاص. وكان البعد المغاربي/ العربي متجلياً في غضب التونسيين إزاء احتلال الفرنسيين العاصمة المغربية فاس في 21 أيار/ مايو 1911، واحتلال إيطاليا طرابلس الغرب في 29 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، ووصول هذا الغضب الشعبي إلى الوقوف والدعم والتطوع لمقاومة

المحتلين الإيطاليين بحكم الجوار الجغرافي مع طرابلس الغرب، وما نجم عن ذلك من أحداث معركة الزلاج في العام نفسه داخل تونس. [3]

أما البعد الإسلامي في الفكرة المغاربية فأصبح أكثر وضوحاً أثناء الحرب العالمية الأولى(1914 ـ 1918)، حيث استندت الشخصيات الفكرية السياسية إلى العاصمة العثمانية بوصفها أحد أطراف الصراع في الحرب بين دول الوسط (ألمانيا/ النمسا ـ المجر + الدولة العثمانية) والحلفاء (بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ روسيا القيصرية + الولايات المتحدة الأمريكية). وكان بريق الدعوة إلى «الجامعة الإسلامية» نقطة جذب للقوى العربية والإسلامية الخاضعة للاحتلال الأوربي، ومنها أقطار المغرب العربي.

وكان علي باش حانبة التونسي من أبرز رموز العمل الفكري والسياسي المعبّر عن فكرة وحدة المغرب العربي. ووقف إلى جانبه محمد العتابي المغربي، وتعاون الاثنان في عرض قضايا المغرب العربي عموماً في العاصمة العثمانية، ففي المؤتمر الإسلامي عام 1915 ومؤتمر القوميات عام 1916، عرض الاثنان قضايا المغرب العربي، وتعاونت معهما الشخصيات العربية والإسلامية الموجودة في العاصمة العثمانية، ليؤكد الجميع وحدة المصير العربي والإسلامي في مواجهة التحديات الغربية. [4]

إن البعد المغاربي يبدو أكثر وضوحاً من الناحية العملية في داخل المغرب العربي، وفي الحقبة المذكورة أيضاً، فقد اشتركت القوى الشعبية الليبية والجزائرية إلى جانب ثورة تونس ضد الاحتلال الفرنسي في عام 1915. وتعاون الجزائريون مع ثوار المغرب في عام 1916، ضد الاحتلال نفسه. وعبّر ذلك عن وعي وإحساس عميقين بالهوية والمصير الواحد. [5]

إن التضامن والتعاون بين أبناء المغرب العربي لمواجهة الاحتلال الأوربي (فرنسا ـ إيطاليا ـ إسبانيا)، جاء تعبيراً عن إحساس مشترك بالهوية القومية والحضارية الواحدة، وتأكيداً لوحدة المصير لمواجهة السياسة الاستعمارية الواحدة،[6] التي أجهزت كلياً على الإرادة السياسية في أقطار المغرب العربي (على الرغم من الإبقاء على سلطة الباي في تونس، والسلطان في المغرب) وأخضعت الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمصالحها الآنية والمستقبلية، وخاصة في المجال الثقافي الذي بدا أكثر وضوحاً وشراسة في الجزائر. إن القراءة المتمعنة لمسيرة التطورات الداخلية في المغرب العربي طوال العصر الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1918، توضح أن أقطار المغرب العربي، أسهمت في الفكر والعمل المغاربي/ العربي الإسلامي، آخذة زمام المبادرة أو إكمال الدور، واستمر الاتجاه الفكري والسياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي، للفكرة المغاربية في المرحلة اللاحقة.

وبناء على ذلك، فقد تبلورت فكرة المغرب العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل لا يعد قضية وجدانية أو شعورية فحسب، بل عبر عن مواقف عقلية واعية للواقع والإمكانيات، وفي الوقت نفسه استندت إلى العناصر الموحّدة التي جمعت وما تزال تجمع أبناء المغرب العربي خاصة والأمة العربية عامة. ومن هذا المنطلق، لم تكن الأفكار والطروحات والتنظيمات المغاربية إلا تعبيراً عن فهم وجداني وعقلي عميقين بعجز الإمكانيات الوطنية (القطرية) عن مواجهة التحديات الاستعمارية، وضرورة العمل المغاربي المشترك لتحقيق الخلاص الجماعي.

اتجاهات العمل الوحدوي
حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

بدأ الحلفاء في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى يعرضون مبدأ «حق تقرير المصير» للشعوب المستعمرة محاولين كسبها إلى جانبهم، وجاءت نهاية الحرب في عام 1918 لتعجل في طلبات حق تقرير المصير. وتطلعت الشعوب المستعمرة نحو باريس، ومؤتمر فرساي الذي عقد في مطلع عام 1919. وكان للأمة العربية «حضورها»* في العاصمة الفرنسية.

جاءت قرارات مؤتمر فرساي بعيدة عن طروحات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، فاستمر الانتداب الفرنسي بكل عنفه وتسلطه في مختلف المجالات في أقطار المغرب العربي. وبدأت مرحلة جديدة من النضال الوطني المغاربي، حيث ظهرت التنظيمات السياسية الوطنية، والمنظمات والاتجاهات النقابية والشعبية، فكانت بداية نضوج الفكرة المغاربية والعمل بها.

الاتجاهات الشعبية

ارتبط النضال الوطني المغاربي منذ البداية بالقوى الشعبية، وذلك من خلال قواها المثقفة، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى استقلال الأقطار المغاربية. وعلى الرغم من شعبية تلك الاتجاهات، فإنه يمكن فرزها وتوصيفها على النحو التالي:

* مثّل فيصل بن الحسين بن علي مطالب والده في المشرق العربي، في حين مثّل سعد زغلول مطالب مصر، وعبدالعزيز الثعالبي مطالب تونس، ومحمد باش حانبة التونسي رئيس اللجنة الجزائرية ـ التونسية، مطالب تونس والجزائر.

أ ـ الاتجاه السياسي

ارتبط ظهور الحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي، بأزمة القطر الواحد، وجاءت رد فعل على التسلط الاستعماري على حق الحرية والاستقلال الوطني، وعلى تدني المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والعدوان على الهوية العربية الإسلامية في المغرب العربي والعمل على عزله عن المشرق العربي.[7]

لقد كان انطلاق العمل السياسي الوطني إنضاجاً لمرحلة فكرية وسياسية سبقت الحرب العالمية الأولى، وجاء «نتيجة لما سبقه من إعداد وتوجيه منذ انتهاء الحرب». وفي أثناء العشرينيات والثلاثينيات اتخذ شكلاً «جدياً وجديداً» بقيام التنظيمات الحزبية على غرار الأحزاب العصرية. وعكست أفكار هذا الاتجاه بداية وعي جديد في الميادين الدينية والتعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية وحتى النضالية.

ويلاحظ أن الحركات الوطنية في المغرب العربي قد اشتركت في سمات عامة؛ منها أن القوى الاجتماعية التي نظمتها وقادتها كانت من النخبة المثقفة «الانتلجنسيا» بشكل عام، كما كانت تشترك في محدودية تنظيماتها وتركزها في العواصم في مرحلة العشرينيات. وفي الثلاثينيات توسعت قواعدها التنظيمية والاجتماعية لتضم عموم فئات الشعب، لاسيما الطلبة والعمال. وكانت مطالبها على العموم «إصلاحية»، كما كان العمل السياسي السلمي صفة عامة مشتركة بينها، ويقوم على المطالبة بالإصلاحات والمساواة بطرق سلمية. أما مطلب الاستقلال فكان بعيداً عن طروحاتها المباشرة.

إن تلك السمات المشتركة تنطبق انطباقاً أساسياً على الحزب الحر الدستوري في تونس منذ ظهوره في عام 1920 وحتى انشقاقه في عام 1934، وظهور الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، وعلى حزب الإصلاح في الجزائر (1919 ـ 1923)، وكتلة العمل الوطني في المغرب منذ عام 1929 وحتى انشقاقها في عام 1937، وظهور الحزب الوطني وحزب الحركة القومية. وكذلك تنطبق على كتلة العمل الوطني في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية منذ عام 1931 وحتى انشقاقها في عام 1936 وظهور حزب الإصلاح الوطني، ثم حزب الوحدة المغربية في عام 1937.[8]

كان البعد المغاربي في فكر هذا الاتجاه السياسي وعمله باهتاً وجنينياً لانشغاله بالأزمة الوطنية (القطرية) داخلياً من مختلف جوانبها، لكن قسماته العربية كانت واضحة على صعيد العمل والدعوة في المجال التعليمي والثقافي. وهناك اتجاه آخر ظهر في باريس عام 1923 من خلال المهاجرين من أقطار المغرب العربي، وبدأ تياراً اجتماعياً يدافع عن مصالح المهاجرين المغاربيين من عمال وطلبة، وكانت له مواقف سياسية واضحة في نصرة الثورة الريفية في المغرب عام 1924 ودعوته لمواجهة الاستعمار عموماً والاستعمار الفرنسي خاصة، كما ظهرت عنده في الخارج نزعة الدعوة إلى الاستقلال، ثم انتقل هذا الاتجاه إلى الجزائر في عام 1926 وظهرت قسماته السياسية فيها، وتمثل هذا الاتجاه بـ «حزب نجم الشمال الأفريقي». وقد تخفى هذا الاتجاه – تحت ضغط القمع الفرنسي – وراء واجهات متعددة منذ عام 1929حتى انتهى إلى «حزب الشعب» في عام 1937.

يُعد حزب نجم الشمال الأفريقي أبرز الاتجاهات السياسية المعبرة عن فكرة المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين في فكره وتنظيمه الذي ضم مختلف الشرائح من عموم أبناء المغرب العربي. [9] وبدا واضحاً أن الدعوة (فكراً وعملاً) لوحدة المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين تركزت إلى حد بعيد في الجزائر من خلال حزب نجم الشمال الأفريقي وإسناد ودعم فكري وتنظيمي ونضالي من الاتجاه الاجتماعي - كما سيأتي ذكره - المتمثل بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والطلبة والعمال وبدعم شعبي عام، إلى جانب تواصل دعم الحركات الوطنية في تونس والمغرب. إن تركز الدعوة لوحدة المغرب العربي في الجزائر قد جاء انعكاساً لمغاربية التشكل الفكري والاجتماعي للقوى السياسية والاجتماعية التي ظهرت في الجزائر.

وبدأ حزب نجم الشمال الأفريقي يصعِّد نشاطاته ضد السياسة الفرنسية في مختلف المجالات ويتناغم في فكره وسلوكه مع الاتجاه العام للنضال الوطني المغاربي عموماً. وكانت له مواقف مغاربية داخلية وخارجية، ففي عام 1927 شارك إلى جانب الحزب الحر الدستوري التونسي في مؤتمر بروكسل، ودافع الحزبان عن قضية المغرب العربي عموماً، [10] وفي عام 1934 نظم مظاهرات كبيرة للتضامن مع الشعب التونسي وحركته الوطنية، وفي عام 1935 شارك في المؤتمر الإسلامي في جنيف، وفي الجزائر في عام 1936، وعرض قضية الجزائر والمغرب العربي عموماً. وفي عام 1937 قدم برنامج «المطالب المستعجلة» إلى حكومة الجبهة الشعبية (1936-1937) في فرنسا، ندّد فيها بمواقف الأحزاب اليسارية (الشيوعية-الاشتراكية) من قضايا المغرب العربي وطالب بحقوقه الوطنية والمغاربية. وقد تضامنت

معه«لجنة الدفاع عن الحريات في تونس» و «لجنة الدفاع عن الحريات في المغرب» ووقعتا على برنامجه، [11] وواصل نضاله السياسي في الداخل الجزائري وفي الخارج. ثم ظهر باسم حزب الشعب في عام 1937، إذ بدا الاتجاه الاستقلالي أكثر وضوحاً وجرأة.

أما في تونس، وعلى الرغم من طغيان الهم الوطني (القطري) على الحزب الحر الدستوري، فإن مواقفه لم تكن تخلو من أبعادها المغاربية. فقد حاول عبدالعزيز الثعالبي زعيم الحزب أن يوحد جهوده مع حزب الإصلاح الجزائري الذي كان يقوده الأمير خالد في مطلع عشرينيات القرن الماضي وأن يعمل على «اتباع خطة واحدة منسقة في النضال و العمل من أجل تحرير هذين البلدين العربيين». [12] ومن ناحية أخرى لم يكن الانشغال بالقضية الوطنية التونسية يمنع الحزب الحر الدستوري بفرعيه من تأطير نضاله بالبعد المغاربي في مرحلة الثلاثينيات، إذ بدأ التضامن السياسي واضحاً، وكان ذلك في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937، فقد نظم الحزب الحر الدستوري القديم والجديد إضراباً تضامنياً مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الفرنسية بحق قيادة القوى الوطنية وقواعدها. ووجه عبدالحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رسالة تهنئة وإكبار للموقف التونسي، شاكراً لهم «هذه البادرة الطيبة التي تتجلى فيها الروح العربية والأهداف القومية الموحدة». [13]

إن التضامن النضالي السياسي والاجتماعي في المغرب العربي بدا أكثر وضوحاً في مرحلة ثلاثينيات القرن العشرين، إذ كانت القوى الوطنية والشعبية تتخذ مواقف مؤيدة ومساندة لهذا القطر أو ذاك ضد السياسة

الفرنسية. ويتأكد هذا بقيام السلطات الفرنسية بإصدار "الظهير البربري" في المغرب في عام 1930، حاولت من خلاله فصل البربر عن العرب دينياً وثقافياً واجتماعياً، فكان لتلك السياسة العنصرية أثرها في تصاعد الغضب الشعبي المغاربي والعربي الإسلامي عموماً. ولتأكيد ذلك نشير إلى ما ذكره الهادي نويرة التونسي بقوله «إن كل حادث له نوع من الأهمية في أحد أقطار شمال أفريقيا - المغرب العربي - يجد حالاً في القطرين الآخرين انعكاساً فورياً ورد فعل تلقائياً».[14] وهذا يعني أن قضية القطر الواحد لم تكن حالة معزولة عن قضايا المغرب العربي، فالدفاع عن وحدة الوجود الاجتماعي المغاربي (عرب/ بربر) يعد حالة من حالات الدفاع عن الوحدة الوطنية في بعدها المغاربي/ العربي الإسلامي. ولم يكن هذا الاتجاه المغاربي مقصوراً على تونس والجزائر، فقد كان للمغرب دوره في هذا الاتجاه بشكل أو بآخر.

وظهرت كتلة العمل الوطني بوصفها حركة سياسية بعد جهود ثقافية واجتماعية تأسيسية بدأت في عام 1926، والتقت بأفكارها ودعواتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع أفكار القوى الوطنية المغاربية ودعواتها عموماً. فقد التقت مع الحزب الدستوري التونسي فيما يخص النضال الجماهيري بوصفه أداة للضغط على السلطات الفرنسية ومواجهة أساليبها الاستعمارية. كما التقت مع جمعية العلماء المسلمين في الجزائر في الدعوة إلى الإصلاح الديني والاجتماعي والثقافي للمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية،[15] وكان لكتلة العمل الوطني في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، دورها في الدعوة لوحدة المغرب العربي، وتأكيد الانتماء العربي الإسلامي للمغرب، فقد أكد حزب

الإصلاح الوطني في عام 1936 ربط الصلة بين أقطار المغرب العربي والأقطار العربية والإسلامية عن طريق توحيد التعليم في المغرب العربي،[16] فيما دعا حزب الوحدة المغربية في عام 1937 إلى وحدة المغرب العربي وإلى ربط المغرب بالوطن العربي بوصفه جزءاً من الأمة العربية، وأكد الحزب تضامنه مع الهيئات العربية في مقاومة الخطر المشترك «بجميع وجوه التضامن»،[17] وقد كان لحملات القمع والاعتقال والنفي بحق قادة الحركة الوطنية المغربية وقواعدها، وتضامن أبناء المغرب العربي في تونس والجزائر معهم أثره في الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة للدفاع عن مصالح المغرب العربي ضد الجبهة الاستعمارية.[18]

يتضح أن فكرة المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين ضمن هذا الاتجاه السياسي بقيت محصورة على العموم في إطار الدعوات والأمنيات، وإن تخلل ذلك مواقف تضامنية حقيقية في مرحلة الثلاثينيات، لكنها لم تصل إلى مرحلة الجهد المنظم والموحد ضمن إطار جبهة مغاربية، أو تنظيم سياسي موحد يعمل على الساحة المغاربية عموماً. واستمر ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)، إذ بدا الموقف الشعبي العام في المغرب العربي متجاوزاً طروحات القوى السياسية (عدا حزب الشعب)، حيث أصبح مطلب الاستقلال هدفاً شعبياً عاماً داخل المغرب العربي، وقاد ذلك إلى اشتداد ساعد الحركات الوطنية وازدياد مطالبها الوطنية، والانتقال من دعوات الإصلاح* إلى العمل على تحقيق الاستقلال في السنتين الأخيرتين من الحرب.

* ثلاثة نصوص دشنت القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح وأعلنت المطالبة بالاستقلال الوطني إبان وبعد الحرب العالمية الثانية؛ بيان الشعب الجزائري (1943)، وثيقة الاستقلال المغربي (1944)، ميثاق الاستقلال بتونس (1946).

خلال الحرب العالمية الثانية أصبح معظم أقطار المغرب العربي (ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب) ساحة للصراع العسكري الدائر بين الحلفاء والمحور. واستطاعت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديجول، وبمساعدة بريطانية ـ أمريكية، إقصاء السلطات الفرنسية الفيشية الموالية للألمان عن المغرب والجزائر وتونس، كما استطاعت القوات البريطانية إقصاء القوات الإيطالية والألمانية عن ليبيا. وأصبحت أقطار المغرب العربي منذ مطلع عام 1943 في أسر السلطات الفرنسية الديجولية والقوات الحليفة. ومن أجل إعادة سمعة فرنسا التي هزمت بسرعة أمام الألمان في عام 1940 استخدمت السلطات الفرنسية الديجولية صنوفاً شتى من القمع والإرهاب والاعتقال بحق القوى الوطنية في عموم المغرب العربي متهمة إياها بموالاة الألمان أو التعاون معهم. وقادت تلك السياسة الفرنسية القمعية إلى هجرة العديد من قادة الحركات الوطنية ومناضليها إلى الخارج لمواصلة النضال الوطني/ المغاربي على طريق الحرية والاستقلال والوحدة المغاربية.

أما في الداخل المغربي، فقد شهدت البلاد تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية تركت آثارها في بلورة موقف وطني ومغاربي جديد، فقد ازداد تصلب القوى الوطنية في مطالبها الاستقلالية التي أصبحت هدفاً لا رجعة عنه. في حين انتقل مركز الثقل في العمل الوطني/ المغاربي من أجل الاستقلال والوحدة المغاربية، من الداخل إلى الخارج، وأصبحت برلين ثم القاهرة المركزين الرئيسيين للنضال المغاربي، إذ استثمر الاتجاه السياسي المغاربي الوجود الاجتماعي لأبناء المغرب العربي في أوربا، وفي هذا

المجال ارتكزت القوى المغاربية على برلين وباريس الفيشية الموالية للألمان، ودعوتها لتحقيق استقلال الشعوب الخاضعة للحلفاء، وعليه أصبحت العاصمتان ساحة للنشاط السياسي المغاربي المعادي لسلطات فرنسا الحرة (الديجولية) وللاستعمار بعامة، إذ وصل إلى برلين في أثناء الحرب العالمية الثانية عدد من قادة الحركات الوطنية ومناضليها في المغرب العربي، وحضروا بدعوة من الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين المؤتمر الذي عقد في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943 بمناسبة وعد بلفور المشؤوم. وفي ذلك المؤتمر التقى القادة المغاربة القادة المشارقة، وبدأت المشكلات الوطنية والقومية تُطرح على بساط البحث. وبحكم أسبقية الوجود القيادي التونسي في العاصمة برلين، فقد تولى التونسيون العمل العلني والتحدث باسم الأقطار المغاربية مع حكومة ألمانيا وحكومة فيشي الفرنسية. وشكل القادة التونسيون تنظيماً سياسياً مغاربياً عرف باسم «هيئة الحزب الوطني المغربي» وتوزع نشاط الحزب بين برلين وباريس، ومن خلاله تمت معالجة العديد من المشكلات التي تهم المهاجرين من الأقطار المغاربية، من عمال وطلبة وجنود وأسرى، وأنشأ الحزب صحيفة ناطقة بلسان أبناء المغرب العربي أطلق عليها اسم «**المغرب العربي**»، كما أطلقوا على مركز عملهم اسم «مكتب المغرب العربي».

وقد رحّب المهاجرون المغاربيون بتأسيس الصحيفة وعدّوها لسان حالهم وممثلة للوحدة المغاربية، ففي العدد الأول الصادر في 16 شباط/ فبراير 1945 ظهرت الاتجاهات الداعية لوحدة العمل المغاربي في مختلف المجالات من أجل أن يأخذ المغرب العربي المستقل المكان اللائق

بين الأمم وضمن أهداف قومية تهدف إلى «تحقيق وحدة الوطن العربي الصحيحة من خليج العرب إلى المحيط الأطلسي»،[19] وجاء في العدد الثاني للصحيفة الذي صدر في 14 آذار/ مارس 1945 ما يبين خطر الاستعمار على المغرب العربي، إذ قالت: « إن المغرب العربي يعيش مرحلة دقيقة وحاسمة في تاريخه وتقترب من نقطة مفترق طرق يتقرر فيها مصيره النهائي، إما الموت وإما الحياة، وإن المغرب العربي مهدد بخطر تسلط أجنبي تحوم حوله مطامع دول استعمارية أخرى بدأت دلائلها تظهر في الأفق بصور وألوان مختلفة. . »، وأكدت في مقالها الناطق بلسان الحزب الوطني المغربي، الاتجاه المغاربي في التحرير والوحدة، وعدّته الهدف الأسمى لكفاحهم المشترك، حيث قالت : « . . وليكن هدفنا في الكفاح هو تحرير المغرب العربي واستقلاله وتوحيد أجزائه. . » وتأكيد الارتباط بالوطن العربي؛ لأن «تحقيق سعادة أبناء المغرب العربي» لا يكون إلا «بالارتباط بالوطن العربي ضمن الوحدة العربية الشاملة».[20]

إن ربط القضية المغاربية بالقضية العربية لم يكن وليد ظروف الحرب العالمية الثانية، أو تعلقاً بالاتجاهات السياسية والدعوات الوحدوية للقوى الشعبية والرسمية في المشرق العربي، التي توجها على (الصعيد الرسمي) مؤتمر الإسكندرية عام 1944 الذي وضعت فيه الأسس لقيام جامعة الدول العربية، فلقد كان لأبناء المغرب العربي ارتباطهم الوثيق بالمفكرين والسياسيين من المشارقة؛ أمثال محمد عبده وشكيب أرسلان منذ مطلع القرن، وكانت لهم مواقفهم القومية الواضحة من قضية فلسطين أثناء مرحلة ما بين الحربين، وعليه فلم يكن ربط القضية المغاربية بالقضية العربية

تعبيراً عن موقف آني أو ظرفي بل هو تأكيد للتواصل في الانتماء القومي والديني والحضاري والنضالي أيضاً. *

وفي 8 أيار/ مايو 1945 توقفت الحرب العالمية الثانية في أوربا ونقل قادة الحركات الوطنية المغاربية نشاطهم من برلين إلى دمشق ثم إلى القاهرة لكي يتواصلوا ويدعموا جهود من سبقهم إلى القاهرة من قادة المغرب العربي ومناضليه الذين أسسوا في عام 1944 «جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية»، ومن خلال «الجبهة» تم توحيد نشاطات الحركات الوطنية المغاربية وجهودها ووضعها في دائرة واحدة على صعيد الفكرة والهدف.

حدّدت «جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية» أهدافاً واضحة تمثلت بالسعي بالطرق المشروعة (السلمية) لتحقيق حرية الشعب في أقطار المغرب العربي، والعمل على تحقيق التضامن واعتماد كل وسائل الإعلام المتاحة (الصحف ـ المجلات ـ الأندية) في القاهرة وفي الخارج، من أجل القضية المغاربية والسعي إلى ضم أقطار المغرب العربي إلى جامعة الدول العربية،[21] مستفيدة من ميثاق الجامعة بعد تأسيسها في 22 آذار/ مارس 1945، والذي أكد اهتمامه بالأقطار العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة نظراً لخضوعها للسيطرة الاستعمارية المباشرة آنذاك، حين أكد أنه «. . يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك لا

---

* تؤكد ذلك تاريخياً أطروحة مالكي بقوله: «ظل الإحساس الوجداني لصيقاً بدائرة انتمائه الديني. . . (و) ظل الولاء للإطارين (عروبة ـ إسلام) متوازياً ومتوازناً، بل هي قليلة اللحظات التي اختل فيها الانتماء إلى صالح الإسلام على حساب العروبة أو إلى هذه الأخيرة على حساب الإسلام. . .»، واستمر مع الفترة الحديثة والمعاصرة التي شهدت الاختراق الاستعماري. انظر: أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 441ـ442، ص 447ـ448.

يدّخر جهداً للتعرف على حاجاتها وإلى تفهم أمانيها وآمالها، بأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السلمية من أسباب». [22]

بدأت «جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية» نشاطاتها في سبيل تحرير المغرب العربي ووحدته، كاشفة معاناة الشعب وطبيعة السياسة الاستعمارية وعرّفت الرأي العام العربي والدولي عبر وسائل الإعلام المتاحة بطبيعة الأزمة المغاربية. وكان أول بيان للجبهة قد صدر في 13أيار/مايو 1945 جاء في أعقاب مجزرة «سطيف» التي اقترفتها السلطات الفرنسية في الجزائر يوم 8 أيار/ مايو، * وقد نشرت الصحف المصرية ذلك البيان الذي جاء فيه: «.. إن القطر الجزائري كشقيقيه تونس ومراكش - المغرب العربي - يعيش اليوم في موجة من الاضطهاد لا يكاد الإنسان يجد لها نظيراً في تاريخ البشرية العاقلة، فلقد عبّأ المستعمرون كل ما يملكون من قوة ومكر ضد الأهالي العرب العزّل، مستخدمين في تعذيبهم... كل أدوات الحكم العسكري... ونحن اليوم من حقنا ومن واجبنا [الدعوة إلى] إنقاذ ثلاثين مليوناً في ذلك المغرب العربي من الأسر والتعذيب». [23]

لقد تعزز البعد المغاربي للاتجاه السياسي بمحيطه العربي الرسمي والشعبي مما قوى موقفه على الصعيدين العربي والدولي، وواصلت

* في 8 أيار/ مايو 1945، خرج الشعب الجزائري محتفلاً بانتهاء الحرب العالمية الثانية ورفع شعارات الاستقلال والعروبة «تحيا الجزائر المستقلة» «تحيا الجزائر العربية» فقامت السلطات الفرنسية بقمع التظاهرات بوابل الرصاص، فسقط ما بين 45 و50 ألف شهيد، وكانت بحق مجزرة مروّعة، انظر تفاصيلها: يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** (قسنطينة: دار البعث، 1980)، ص 293. الشلقاني، مرجع سابق، ص 204-208.

«الجبهة » إصدار بياناتها المتعددة شارحة الأزمة المغاربية وطبيعة السياسة الاستعمارية . واستصرخت العرب والمسلمين والرأي العام الدولي ضرورة نصرة قضايا المغرب العربي والوقوف إلى جانبهم في مأساتهم بعد أن ألمت بهم المحن والشدائد من كل جانب في ظل التسلط الاستعماري . ومما جاء في أحد بياناتها : «يا أيها العرب ويا أيها الناس ، لقد بلغ السيل الزبى وجاور الحرام الطيبين ، وإن هذه الحالة التي يعيشها ، إخوان لكم في العروبة والإسلام والإنسانية لا يطيقها إنسان ، ولقد عبّروا من جانبهم عن سخطهم بأنهر من الدماء التي أراقوها في الثورات المتتالية ، وبلغ من قتل فيها عشرات الألوف ، ومن سُجن أو شُرد مثل ذلك أو أكثر ، فما بقي الآن إلا أن تعبِّروا أنتم من جانبكم عن سخطكم على هذه المهزلة البشرية التي تمثل في القرن العشرين على مرأى ومسمع من الديمقراطيين والحضارة . . . وإننا ندعو ونستصرخ الديمقراطيين في أوربا وأمريكا وفي الدنيا بأجمعها أن يعملوا على إنصاف هذه المجموعة الإنسانية ولو بعض الإنصاف . . . » .[24]

إن تصاعد حدة الاضطهاد الفرنسي في الداخل المغاربي دفع آخرين من قادة الحركات الوطنية ومناضليها ، للهجرة إلى القاهرة منذ منتصف عام 1945 والانضمام إلى «جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية» ومواصلة العمل السياسي للدفاع عن القضية المغاربية عموماً في المجالين العربي والدولي . وجاء في إحدى مذكراتهم إلى منظمة الأمم المتحدة في نهاية عام 1945 ، ما يؤكد المعاناة العميقة للشعوب في أقطار المغرب العربي ، وانتقاص حقوقهم الوطنية في مختلف المجالات واشتداد محاولات الإلغاء القومي والحضاري ، إذ قالت : « . . . بل إن فرنسا ، ازدادت حرصاً على بقائهم محرومين من التمتع بشيء من حقوقهم ، وعلى تنفيذ ما كانت تحاوله منذ

وضع قدم الاحتلال في أرضهم، وهو سلخهم من قوميتهم العربية وديانتهم الإسلامية وإمعانها في اضطهادهم وشد الخناق على أعناقهم. . . ».[25]

إن طروحات «جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية» في القاهرة، تزامنت وتناغمت مع طروحات مكتب المغرب العربي في برلين ثم في دمشق. وهذا الجهد الخارجي في العمل السياسي المغاربي، تزامن وتناغم أيضاً مع جهود القوى الوطنية في الداخل المغاربي ضد السياسة الاستعمارية إبان الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب التحم العمل السياسي ـ العسكري بين الخارج والداخل على ضوء أفكارالقوى السياسية الموحدة وأهدافها التي ظهرت في القاهرة منذ عام 1947، والتي تمثلت بمكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي.

ب. الاتجاه الاجتماعي

تركز الاتجاه الاجتماعي ذو البعد المغاربي المنظم، على صعيد الفكرة والهدف في الجزائر تركزاً أساسياً؛ لأن الجزائر شهدت، أعنف تجربة وحشية على صعيد الإلغاء القومي والحضاري، فضلاً عن أسبقية احتلال فرنسا لها، ولأن هدف فرنسا تجاهها، كان العمل على إبقائها « ملكية فرنسية » وإلى الأبد!!

لقد شهدت الجزائر منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين نهضة دينية ـ ثقافية، استلهمت فاعليتها من الاتصال بمفكري المشرق العربي وصحافته. وتوجت تلك النهضة بظهور «جمعية العلماء المسلمين

الجزائريين» التي أصبحت قوة قائدة لهذا الاتجاه الاجتماعي منذ عام 1924 وما بعده، إلى جانب التنظيمات الطلابية والعمالية.

وفي هذا المجال لا نغفل الجهود الكبيرة للنخبة المثقفة التي كانت تتحدث بلغة المستعمر، لكنها في أفكارها وروحها ملتصقة بالهم الوطني والمغاربي عموماً. وأسهمت تلك النخبة في تحريك الأفكار للرد على الخصم الاستعماري بلغته، وعرفت الرأي العام الفرنسي عن طريق مختلف وسائل الإعلام العلنية والسرية بمطامح الشعوب المغاربية ومحاولة كسبه لنصرة القضايا المغاربية أو على الأقل حثه على التخلي عن تأييد مطامع العنصريين أصحاب السلطة الحقيقة في أقطار المغرب العربي. وقد دام هذا الاتجاه الأدبي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.[26]

وفي الجانب المقابل، بذلت جمعية العلماء المسلمين، وفرعاها في تونس والمغرب، جهوداً دينية وثقافية (من خلال المساجد والمدارس التي أنشأتها والصحف التي أصدرتها)، في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والدفاع عنها وعن الانتماء القومي والديني للجزائر والمغرب العربي عموماً. فقد وسّعت قاعدة التعليم العربي، ونشّطت دور المراكز الدينية والثقافية. وأنضجت الوعي بطبيعة السياسة الاستعمارية، فخلقت تياراً اجتماعياً واعياً بطبيعة أهداف المستعمر المتمثل في سياسته في التجنيس والتنصير والفصل العنصري؛ عرب-بربر[27] من أجل إكمال الفرنسة الثقافية بالفرنسة الاجتماعية للإبقاء على الحضور الفرنسي حضوراً دائماً.

إن جمعية العلماء المسلمين، هيأت الشعب ثقافياً للاستقلال بما لقنته من معاني الحياة الشريفة وبما ثبتت فيه من معاني العروبة والوطنية والحرية

«فرسخت فكرة القومية العربية والمغاربية المدعومة بعظمة الماضي الجزائري»، و«جعل المغرب العربي قلعة للعبقرية الشرقية في وجه الغرب». [28] إن جمعية العلماء سعت في فكرها ونشاطاتها العملية إلى تثبيت الهوية العربية الإسلامية والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية في النضال ضد الاحتلال منطلقة في ذلك من وحدة الأصول التاريخية والدينية والقومية والحضارية. وفي هذا الإطار أشارت بالقول: «. . . إننا إذ نمد من وراء هذه الحدود الوضعية، يد الإخلاص والولاء. . . إلى تونس والمغرب وإلى مجاهديهم الأحرار وإلى رجال الفداء والتضحية، إنما نمّدها إلى الإخوان في الأم والأب وإلى شركائنا في الأصل والنسب». [29] وأكدت في مجال آخر، تضامنها الكامل مع نضال أبناء المغرب العربي عموماً ضد السياسة الاستعمارية «لأنها مشتركة في المحن والألم وشريكة في كل المصالح الدينية والدنيوية، وفي الآمال الفسيحة والنظر إلى المستقبل بأعين متفائلة، وشريكة فوق كل ذلك في ميدان الجهاد الوطني في سبيل الحرية والتحرير. . . ». وأشادت بنضال الحركات الوطنية في المغرب العربي وعدّت كل جهد وطني (قطري) مثار فخر واعتزاز مغاربي/ عربي، فقالت: «لتونس الخضراء أيام عزة وفخار، هي أيام الحزب الحر الدستوري التونسي، وللجزائر أيام شرف وسؤدد، هي أيام جمعية العلماء المسلمين، وللمغرب الأقصى أيام بطولة ماجدة وشرف واستشهاد، هي أيام كتلة العمل الوطني». [30]

وفي محاضرة لابن باديس رئيس الجمعية، ألقاها في جمعية الطلبة الجزائريين في تونس عام 1937، أكد البعد المغاربي بتأكيده وحدة المعاناة. فقد أدان مماطلة الحكومة الفرنسية في تلبية المطالب الجزائرية والتونسية

والمغربية، وإبقاء الشعب في عموم الأقطار المغاربية في «حيز الانتظار»، وتعبيراً عن وحدة الآلام استشهد بقول الشاعر:

ونحن في الشرق والفصحى ذوو نسب ونحن في الجرح والآلام إخوان[31]

ومن الملاحظ أن جهود جمعية العلماء، لم تقتصر على صعيد الداخل الجزائري خاصة والمغاربي عامة، وإنما سعت إلى توسيع نشاطاتها خارج أقطار المغرب العربي، وفي أوربا بالتحديد. فقد شاركت في المؤتمر الإسلامي في جنيف وتعاونت مع الهيئات الإسلامية في أوربا لتحقيق أهدافها، وكان للهيئات الثقافية المغاربية، دورها المتناغم والداعم لجهودها في الوسط الأوربي. وعلى سبيل المثال، أشار الهادي السنوسي مؤسس «هيئة الثقافة الإسلامية» في مؤتمرها في مطلع عام 1939، ما يؤكد وحدة المغرب العربي ووحدة قضاياه المصيرية بقوله: إنه «شعب واحد وإن الحدود بينهم ما هي إلا حواجز مصطنعة».[32] إن هذا الاتجاه الذي اتخذ من الجزائر مكاناً ومقراً، وكان في روحه وانطلاقته يعبّر عن اتجاه مغاربي/ عربي/ إسلامي يسعى إلى الحفاظ على الهوية أمام شراسة محاولات «الفرنسة» والتجنيس، وبذلك أسهمت الجمعية في التأسيس لقاعدة اجتماعية وطنية ومغاربية/ عربية/ إسلامية شكلت أحد الروافد الاجتماعية والسياسية للحركات الوطنية في المغرب العربي.

ومن جانب آخر وفي إطار هذا الاتجاه الاجتماعي، كان للطلبة والعمال دورهم البارز على صعيد الفكرة والتنظيم والتنفيذ للعمل من أجل وحدة المغرب العربي. ومنذ عام 1923، شكل المهاجرون من الطلبة المغاربيين، لجنة في باريس ضمت أبناء المغرب العربي من عمال وطلبة،

وأسهمت في الدفاع عن قضاياهم بشكل موحد. وكانت اللجنة برئاسة الأمير خالد الجزائري، وكما نفي من الجزائر في عام 1923، نفي من باريس في عام 1924. وعقد أتباعه «المؤتمر المغاربي» في أواخر عام 1924 لمعالجة مختلف الشؤون التي تهمهم. وأظهروا تضامناً واضحاً مع ثورة الريف المغربية وقائدها محمد بن عبدالكريم الخطابي، ومع حركة المقاومة في تونس وحتى في مصر، وبالتضامن والتعاون مع حزب نجم الشمال الأفريقي[33] ومما جاء في رسالتهم إلى الخطابي: «عمال المغرب العربي الذين يعملون في الناحية الباريسية والذين يجتمعون في هذا اليوم التاريخي - 7 كانون الأول/ ديسمبر عام 1924 - في مؤتمرهم الأول، يبعثون لإخوانهم رجال المغرب الأقصى وإلى زعيمهم البطل عبدالكريم بالتهاني الصادقة من أجل انتصارهم على الاستعمار الإسباني ويعلنون تضامنهم معهم في كل مسعى يقومون به من أجل تحرير البلاد، ويشاركونهم باستقلال الشعوب المظلومة وبسقوط الاستعمار العالمي والاستعمار الفرنسي».[34]

وشكّل المهاجرون من أقطار المغرب العربي في عام 1927، جمعية طلابية باسم «جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين». وكانت جمعية طلابية تعاونية ذات اتجاه ثقافي ـ اجتماعي. وكان الطلبة يرون أن أفكارهم واتجاههم واحد. وكانت فكرة وحدة المغرب العربي شعارهم الأكبر وهدف نضالهم المطروح على المدى البعيد بالنسبة للجميع.[35] وقد انتقلت الجمعية الطلابية في نهاية العشرينيات إلى داخل المغرب العربي لتواصل نشاطاتها بشكل أكثر فاعلية ومواجهة الخصم الاستعماري وجهاً لوجه.

فأصبحت ذات ثقل ثقافي ـ اجتماعي بارز. كما أصبحت إحدى أهم ركائز القوى الوطنية. ومن خلالها ظهر الكثير من قادة الحركة الوطنية في أقطار المغرب العربي.

وقد عقدت «جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين» ستة مؤتمرات خلال المدة (1931 ـ 1936) في العواصم والمدن المغاربية. وحظيت مؤتمراتها بمشاركة القوى السياسية ودعمها في المغرب العربي آنذاك. واستعرض الطلبة عبر مؤتمراتهم، المشكلات والأوضاع الطلابية والتعليمية كافة في ظل الاحتلال والسياسة الفرنسية (والإسبانية) وأكدوا ضرورة أن ينشأ الطلبة على «توجهات وحدوية». ومن أجل صياغة عقلية ثقافية واحدة تتمخض بالنتيجة في مخرجاتها المستقبلية عن اتجاه واحد؛ فقد طالبوا بتوحيد مناهج التعليم. وإذا كانت القوى السياسية قد أكدت قضية التعليم باللغة العربية في مواجهة سياسية الفرنَسَة، فإنها لم تطرح قضية توحيد مناهج التعليم (عدا حزب الإصلاح الوطني المغربي). وبذلك كانت هذه الجمعية الطلابية رائدة وسباقة في تأكيد وحدة المناهج التعليمية التي تعد من أساسيات المشروع الوحدوي المغاربي والعربي، لأن أي توجه سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي وحدوي، لا يمكن نجاحه دون صياغة العقلية الموحدة والمؤمنة بالاتجاه الوحدوي. ويعد التعليم الموحّد إحدى أهم ركائز المشروع الوحدوي المغاربي/ العربي/ الإسلامي.

ومن جهة أخرى أكدت المؤتمرات الطلابية للجمعية، نزوع الطلاب نحو الوحدة المغاربية بأفقها العربي الإسلامي الأوسع وفي مختلف المجالات، مستندين في ذلك إلى المرجعيات التاريخية والقومية والدينية

والحضارية التي تؤكد هذه الوحدة. وقد أشاروا إلى ذلك بالقول: «يجب ألا يقال إننا نعمل على إنشاء وحدة مفتعلة، كلا وألف كلا، إننا نعمل على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ وهو ضامنها».[36] ويبدو عبر طروحات هذا الرافد الحيوي من روافد التيار الاجتماعي – وعلى عكس ما يقوله بعضهم – أن الدعوة لوحدة المغرب العربي، لم تطرح بوصفها رد فعل آنياً، أو بوصفها موقفاً ظرفياً فرضته السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات، وإنما هو تأكيد للاتجاه الصحيح في مسيرة التطور التاريخي للمغرب العربي، وللوطن العربي عامة، وإن التحدي الاستعماري يفرض هذا الاتجاه الوحدوي، ويعزز ضرورة قيامه.

لقد واصلت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين نشاطاتها الداخلية في المغرب العربي إلى جانب نشاطاتها الخارجية في العاصمة الفرنسية باريس، ووثقت علاقاتها بالوجود الاجتماعي من المهاجرين من أقطار المغرب العربي، وطوّرت برامجها، وعنيت بالقضايا النقابية والمهنية والسياسية، واتخذت مواقف متعددة ومتشددة من مسألة التعليم باللغة الفرنسية، والتجنيس، وقررت عدم قبول المتجنسين بالجنسية الفرنسية من أبناء المغرب العربي أعضاء في الجمعية، لا بل عدتهم غير مسلمين.[37] إن تلك التوجهات المغاربية لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، جعلتها لا تقف عند حدود اهتماماتها المغاربية، وإنما سعت إلى تأكيد انتماءاتها العربية والإسلامية، عندما ربطت نشاطاتها بنشاط الحركات الوطنية العربية والإسلامية؛ مثل اللجنة السورية ـ الفلسطينية، والمؤتمر الإسلامي في القدس، إذ رأى أعضاء الجمعية في الوحدة العربية «أفقاً وخلاصاً».[38]

وفيما كانت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين تواصل نشاطاتها الداخلية تشكلت في باريس عام 1932 «جمعية طلبة المغرب العربي» برئاسة محمد الفاسي المغربي، وقد انضم إليها طلبة تونس إلى جانب طلبة المغرب. واستهدفت الجمعية العمل المشترك بما يخدم قضية الوحدة في المغرب العربي. وقد وحدت جهودها مع جمعية طلبة شمال أفريقيا، وعنيت بمختلف الشؤون التي تهم المهاجرين بنظرة مغاربية عامة، كما دعت إلى وحدة المغرب العربي.[39]

إن روافد الاتجاه الاجتماعي لم تقف عند حدود جمعية العلماء المسلمين، ولا عند الفئة الطلابية، وإنما كان للعمال دور فاعل في مسيرة العمل الوطني والمغاربي، وأدى ذلك إلى نشأة حركة عمالية منظمة وإلى تطورها منذ بداية العشرينات وخاصة في صناعات المناجم والموانى. وكانت طبيعة السياسة الاستعمارية، وفي مختلف المجالات لاسيما المجال الاقتصادي، أحد عوامل نشوء الحركة العمالية في تونس في مطلع العشرينيات مثل حركة محمد علي القابسي الذي قام بالاتصال بمجموعة من الشباب الجزائري والليبي تمهيداً لإنشاء حركة عمالية موحدة في جميع أنحاء المغرب العربي، وبدأت «الحركة السياسية والحركة العمالية بنفَس وحدوي لتوحيد النضال ضد الاستعمار وتوحيد المنطقة بعد الاستقلال».[40]

وعلى الرغم من عدم استقلالية التنظيمات العمالية بل وخضوعها للنقابات العمالية الفرنسية، فإنها كثيراً ما أكدت بمواقفها الوطنية أنها قادرة على أن تؤدي دوراً في النشاط الوطني والمغاربي. ويتضح البعد المغاربي في الحركة العمالية عندما تضامن العمال الجزائريون مع عمال المغرب أثناء إضرابهم في قطاع سكك الحديد والموانى في عام 1920. ولا ننسى

تضامنهم من باريس مع ثورة الريف المغربية في عام 1924 . وفي عام 1937 وفي أثناء حوادث «المتلوي» في تونس، وقف عمال المغرب والجزائر إلى جانب إخوانهم عمال تونس، وتضامنوا معهم دفاعاً عن حقوقهم وعن «شرف الأرض» وتأكيد وحدة المصير المشترك ومقاومة الظلم الاستعماري.[41] وعلى الرغم من خضوع العمال للنقابات العمالية الفرنسية في عموم المغرب العربي، وعلى الرغم من بؤس أوضاعهم وتعرضهم للطرد والبطالة في أي وقت، فإن ذلك لم يمنعهم من التعبير عن وحدة الهوية والمصير المشترك من خلال هذا التضامن الوجداني. ومع ذلك بقيت هذه الشريحة عاجزة، إبان مرحلة ما بين الحربين، عن بناء تنظيمات نقابية مستقلة بسبب هيمنة النقابات العمالية الفرنسية المدعومة من المؤسسات السياسية والعسكرية الفرنسية، ومع ذلك فإن المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية قد شهدت مسيرة جديدة ومنظمة للحركة العمالية.

وقد شهدت فترة الحرب العالمية الثانية تطوراً في الاتجاه الاجتماعي في ضوء تصعيد وتائر الإفقار الاقتصادي والاجتماعي، وممارسة أساليب القلع والطرد من الأرض استكمالاً للسياسة الاستعمارية في مرحلة ما قبل الحرب. وهذه السياسة الاستعمارية دفعت بأبناء المناطق الريفية في المغرب العربي إلى النزوح والهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص للعمل والعيش والسكن، ونتيجة لذلك شهدت ضواحي المدن المغاربية انتشار بيوت الصفيح والحديد والخشب.[42] وقد أعطت هذه الهجرة القسرية عمال المدن زخماً ودماً جديداً زاد من قدرتهم على المواجهة والعمل على تنظيم أنفسهم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ ساعد الحركة العمالية خاصة والحركة الوطنية بعامة، يشتد في عموم أقطار المغرب العربي. وفي ضوء هذا، انتقلت القوى الوطنية – وبالاستناد إلى دعم شعبي عام – من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال. ولم تقف الجهود الوطنية عند الاتجاه الشعبي بفرعيه السياسي والاجتماعي، وإنما بدأ الاتجاه الرسمي يتلمس طريقه في التحرك والخروج من دائرة الهيمنة للإقامة العامة الفرنسية، وتمثل هذا الاتجاه عند الباي محمد المنصف ومحمد الأمين في تونس، والسلطان الملك محمد الخامس في المغرب. وبدأ الوقوف ضمناً أو صراحة إلى جانب القوى الوطنية وتأييد مواقفها.[43]

وفي أثناء تلك الحقبة تأطرت الجهود، وبخاصة العمالية بقيام التنظيمات النقابية الوطنية المستقلة وخاصة في تونس. ففي 16 شباط/ فبراير 1944 ظهر «اتحاد النقابات المستقلة» ثم بدأ في التطور بعد الحرب؛[44] إذ بدأ الوعي العمالي النقابي يتبلور وينضج ويخرج «من حدود التفكير في المصالح الطبقية والمهنية العمالية إلى المسألة الوطنية برمتها»؛ إذ إن تحسين أوضاع العمال المعيشية وتحقيق الضمانات الاجتماعية وغيرها، لا يتحققان في ظل الاستعمار والاستغلال الاقتصادي، وأن العمال «لا يمكن أن ينالوا حقوقهم إلا بتحرر الوطن من المستعمر».[45] وعلى هذا الأساس شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية تأسيس الاتحادات النقابية العمالية في أقطار المغرب العربي، وبدأت تؤدي دوراً مؤثراً في خريطة العمل الوطني والمغاربي بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت تونس رائدة في هذا المجال، ولعبت دوراً قيادياً في هذا الاتجاه الاجتماعي المعبر عن القضية الوطنية ووضوح الفكرة المغاربية والدعوة لوحدة المغرب العربي.

إن هذا الاستعراض لطبيعة التطور التاريخي لفكرة المغرب العربي من خلال الاتجاه الشعبي بفرعيه السياسي والاجتماعي، يوضح أن فكرة الوحدة المغاربية لم تنشأ فكرة «مهاجرة» أو «منفية في الغرب أساساً»،[46] بل نشأت من الداخل المغاربي، وجاء بُعدها الأوضح والبارز في خارج المغرب العربي بعد تشكلها الداخلي وليس قبله، وأصبحت مطلباً جماهيرياً ومشروع عمل، على عكس ما يقوله أحد الباحثين،[47] ولعل الاتجاه الاجتماعي خير معبّر عن الفكرة الوحدوية المغاربية، لا بالدعوة إليها بل بالتمسك بها والعمل على تحقيقها. وعدّ هذا الاتجاه الوصول للوحدة المغاربية، بأفقيها العربي والإسلامي، اتجاهاً طبيعياً في المسيرة التاريخية للمغرب العربي.

تطور اتجاهات العمل الوحدوي بعد الحرب العالمية الثانية

بدأت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية تحاول الإمساك بزمام الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب العربي كما كانت عليه في حقبة ما قبل الحرب. وفي الوقت نفسه تنكرت لطروحاتها المعلنة في مؤتمر برازافيل عام 1944، الذي قررت فيه أنها سوف تشيع الديمقراطية في الحياة السياسية في نظام الإدارة الاستعمارية وتؤسس «دوائر» حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخاب العام واستخدام الزعماء المحليين استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الاستعمارية.

إن الواقع الوطني (القطري) والإقليمي (المغاربي) والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون سيطرة فرنسا المباشرة.

وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراتها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى؛ إذ أعلنت «دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة» في تشرين الأول/ أكتوبر 1946، وأفادت أقطار المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) من ذلك الدستور الذي أقرّ إجراء انتخابات داخلية لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة. وعلى الرغم من ذلك تنكرت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي للحقوق الوطنية ومارست التزوير في الانتخابات وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية، وهذا ما دفع بالقوى الوطنية إلى النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، لا بل أصبح مطلب الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً (الباي والملك).

إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني، دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشروعات «الإصلاح»[48] السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكانت مشروعات «الإصلاح» تؤكد «السيادة المشتركة» التي تعني استمرارية الحضور الفرنسي في مختلف المجالات، وأدى ذلك إلى رفض الشعب وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية تلك المشروعات، وبدأت القوى الاجتماعية على مستوى القاعدة في الأحزاب الوطنية القائدة [الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وحزب الشعب الجزائري (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حالياً)، وحزب الاستقلال المغربي، وحزب الوفاق الموريتاني] تؤكد ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يدفع بالحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في

الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني والمغاربي عموماً على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي أكثر تطوراً ونضجاً وفاعلية، تجسدّت فيها فكرة المغرب العربي بشكل أكبر، وبخاصة على الصعيد العملي ومن خلال الاتجاهات الشعبية السياسية والاجتماعية.

تطور الاتجاه السياسي

أصبحت القاهرة بعد الحرب العالمية الثانية مقراً لزعماء الحركات الوطنية المغاربية ومناضليها،* وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيد الفكرة والعمل في النضال السياسي الخارجي، فيما كانت القضية الوطنية (القطرية) المشبعة بالفكرة المغاربية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي، وقد تجمعت خيوط العمل الوطني في الداخل من خلال الاتجاه الاجتماعي الذي كان عصبه الرئيسي القوى العمالية وتنظيماتها النقابية، ولاسيما "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي يعد أبرز ممثلي فكرة المغرب العربي في الداخل المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، في حين كانت القوى الوطنية في الخارج (القاهرة) تجتهد للعمل على توحيد تنظيماتها ووضع أهدافها على طريق العمل الوحدوي لتحرير المغرب العربي ورسم مستقبله.

عقد ممثلو الحركات الوطنية في المغرب العربي مؤتمراً عاماً في القاهرة خلال الفترة 10 ـ 22 شباط/ فبراير 1947، عرف باسم «مؤتمر المغرب

* الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ـ حزب الشعب الجزائري ـ حزب الاستقلال المغربي ـ حزب الإصلاح الوطني المغربي.

العربي» وحضره الكثير من زعماء المشرق العربي وتحت الرئاسة الفخرية للأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالرحمن عزام، وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب الكفاح الوطني المغاربي وسبله.

خرج المؤتمرون بمجموعة من القرارات الوحدوية لمواجهة الاحتلالين الفرنسي والإسباني، ومما جاء في هذا المجال «العمل على إحكام الروابط بين الحركات الوطنية» و«توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً» و«تكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك»، وأكد المؤتمرون هدف الاستقلال التام والجلاء الكامل، فضلاً عن قرارات عربية ودولية مناهضة للاستعمار.[49] إن قرارات مؤتمر المغرب العربي لم تؤكد صراحة وحدة القوى السياسية المغاربية، بل دعت إلى إحكام الروابط بينها، ويبدو أن المؤتمرين لم يستعجلوا الوحدة الفورية بينهم لكي لا تأخذ طابعها الظرفي ـ العاطفي، لكن قرارات المؤتمر أوصت صراحة بالعمل على توحيد الواجهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعمل السياسي الوطني (القطري) لأن ذلك يدفع بالنتيجة في مخرجاته المستقبلية إلى توحيد الهرم السياسي لهذه الواجهات. ولم تقف القرارات فقط عند الحدود المغاربية بل دعت إلى توحيدها وإلى توجيهها قومياً، أي بإعطاء العمل المغاربي بعده القومي العربي لكي تستند القضية المغاربية إلى عمقها القومي والاقتصادي والعسكري بما يضمن صلابة موقفها في مواجهة الخصم الاستعماري.*

---

* إن الرغبة في استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها، مثّلت خلفية للتقريب بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث في القاهرة، فضلاً عن ربط القضية المغاربية بالقضية العربية عموماً من خلال جامعة الدول العربية. انظر: مالكي، مرجع سابق، ص 452ـ454.

وكان استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبدالكريم الخطابي في القاهرة منتصف عام 1947، [50] يمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني والمغاربي، ويؤكد عقم العمل السياسي واعتماد أسلوب العمل المسلح، طريقاً وحيداً لانتزاع الحرية والاستقلال في المغرب العربي. وقد مارس الخطابي نشاطه حال استقراره في القاهرة (على الرغم من كبر سنه البالغ 60 عاماً آنذاك واعتلال صحته) وبدأ يستقطب الأضواء والمؤيدين، وكما يقول بيير فونتين: إن نداءات الخطابي كانت «تسمع في البلاد كلها لأنه رجل عمل.. ولم يتكلم بلغة المنتقم.. ودعا إلى الثورة بلغة الرجل الواقعي» ويزيد قائلاً: إن «صورته لم تقف عند أسوار المثقفين فقط، بل دخلت الخيام والأكواخ والبيوت... وبعد عشرين سنة من اختفائه، وجد آذاناً صاغية أكثر عدداً من التي كانت تسمعه وهو في شهرته العسكرية». [51]

أسس الخطابي في 5 كانون الثاني/ يناير 1948، «لجنة تحرير المغرب العربي» التي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي، * وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية، ما يأتي:

1. المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.
2. المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

* الحزب الحر الدستوري الجديد - الحزب الحر الدستوري القديم - حزب انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب) - حزب الاستقلال - حزب الشورى والاستقلال (حزب الحركة القومية سابقاً) - حزب الإصلاح الوطني - حزب الوحدة المغربية.

3. الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لأقطاره كافة.
4. لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
5. لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
6. لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.
7. حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير بقية الأقطار.[52]

إن قرارات لجنة تحرير المغرب العربي ربطت القضية المغاربية بعمقها العربي، لكنها من جهة أخرى لم تشر صراحة إلى "الوحدة المغاربية" سواء السياسية أو الكفاحية، إلا أنها أوصت في المادة (7) بالتعاون بين أقطار المغرب العربي حتى الاستقلال التام. وجاءت تصريحات الخطابي لتؤكد ضرورة الوحدة ضمنياً في العمل الكفاحي السياسي والعسكري لتحقيق الأهداف الوطنية.

وفي البيان الصادر في 6 شباط/ فبراير 1948 شدد الخطابي على العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام، وفي هذا المجال قال: «في عصر تجهد فيه الشعوب بالاضطلاع بمستقبلها، حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة، يصبح من الضرورة... لكل الزعماء السياسيين في المغرب أن يتوحدوا، ولكل الأحزاب التحررية أن تتحالف وتتساند، لأنه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا..»،[53] وزاد: «... وما دامت

قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة. . . ». [54]

وقد استمر الخطابي في تأكيد الطابع الوحدوي في الكفاح المغاربي من أجل الاستقلال التام، وقد جاءت جميع خطبه وتصريحاته وتنظيماته العسكرية (في القاهرة وبغداد) لتؤكد هذا الجانب في مواجهة «المغتصب ونحن قوة متكتلة. . مجتمعة على كلمة واحدة وتسعى لغاية واحدة». وجاء إنشاء معسكرات التدريب لأبناء المغرب العربي الموجودين في المشرق العربي، ليؤشر التطور الجديد في أسلوب الكفاح المغاربي؛ إذ لم يكن ذلك موجوداً قبل هذه المدة، إلا أن أسلوب «الكفاح المسلح» كان في عرف القوى السياسية التي تعوّدت العمل السياسي السلمي مسألة «عفا عليها الزمن» وأن طريق العمل السياسي هو أسلم الطرق. ومن هنا ولد الخلاف بين الجانبين بعد مرور بضعة أشهر على قيام «لجنة تحرير المغرب العربي»، وأصبح الزعماء السياسيون يخشون على بريق «الزعامة» الذي اختطفه الخطابي بلا تعمد وأصبح هؤلاء «يسيرون في طريق معاكس يؤدي إلى فصم عرى الوحدة المغربية والإيقاع بين الصفوف المغربية ليسودوا. . . وحتى لا يكون لغيرهم ممن يخدمون قضية المغرب ذكر أو شأن». [55] وعلى هذا، لم يكن الزعماء «القوميون» في المغرب العربي جادين وملتزمين «التزاماً حقيقياً بالأهداف المعلنة» والعمل على تحقيقها باعتماد أسلوب «الكفاح المسلح». وارتبط كل منهم «بحزبه ومعسكره الشخصي»، وقد أشار الخطابي إلى ذلك مؤكداً أن «الانتهازية أفسدت قضيتنا القومية»، [56] ومع ذلك فإن الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها،

وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية والمغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وانطلاقاً من إيمان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفكرة وحدة المغرب العربي، فقد سعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية آنذاك لرأب الصدع، ونبه على حقيقة قائمة هي «. . . إن تفرق الأجزاء لم يأت من طبيعة الوطن، وإنما جاءت من طبائعنا الدخيلة. . .» وأكد أن «الإخاء ينظم المغاربة في سلك واحد. . فعسى أن يتحقق هذا التفاؤل فتكون هذه الليلة - لقاء التفاهم - أول خيط الوحدة. . .».[57] ومع ذلك فقد افترق الزعماء السياسيون عن الخطابي وأهدافه وطريق نضاله، في حين تمسكت القواعد الاجتماعية للحركات الوطنية المغاربية في الخارج والداخل بلجنة تحرير المغرب العربي. ومنذ عام 1948، أسس الخطابي «جيش تحرير المغرب العربي» وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة في القاهرة وبغداد. وكانت تلك القوات المغاربية على اتصال مع «جيش العزيمة» في داخل المغرب العربي الذي ارتبط بالخطابي نفسه وقدم المعلومات التفصيلية عن أحوال المغرب العربي في الداخل وعمل على تحقيق توجهاته من الخارج، وبدأت «خطة حرب التحرير» التي وضعها الخطابي تنفذ في 5 آذار/ مارس 1949. ومهد الخطابي لتحقيق هدفه باستنفار الشعب في عموم المغرب العربي بتوجيه النداءات إلى أبناء المغرب العربي، مؤكداً لهم أن مشروعات «الإصلاح» التي راحت تطرحها السلطات الفرنسية «لا يقبلها إلا من باع نفسه وضميره وشرفه، وليس فينا من يبيع شرفه إلا الحمقى والمجانين، ومن لا غيرة له ولا دين. . . فعلينا أن

نتقدم إلى المرحلة الثانية . . . مرحلة المقاومة المسلحة، اللغة التي ترهب فرنسا وتزعجها وتفهمها، لغة التفاهم مع من يخاف ولا يخجل».[58] وفيما كانت القوى السياسية في داخل المغرب العربي تواصل نضالها السلمي، بدأت عمليات الكفاح المسلح تتصاعد في كل من تونس والمغرب، وبلغت ذروتها ونضجها التنظيمي - وعلى ضوء توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي - في تونس في عام 1952 وفي المغرب في عام 1953، بتأسيس «جيش التحرير التونسي» و«جيش التحرير المغربي» ومن داخل قواعد القوى السياسية ومن خارجها. وإذا كان جيش التحرير التونسي قد تركز في الجنوب التونسي حيث الفضاء الجغرافي الواسع المرتبط بليبيا والجزائر، فإن جيش التحرير المغربي امتد واتخذ الفضاء الجغرافي الجزائري والموريتاني؛ إذ تركزت قواعده في الشمال الشرقي المحاذي للجزائر وحصل على دعم الحركة الوطنية في الشمال المغربي، كما امتد إلى أقصى الجنوب لتحرير «الصحراء الغربية» وموريتانيا. ثم انفجرت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 من خلال اللجنة الشعبية في حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي تمثلت بـ «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»، وأخيراً ومن خلال زعيم حزب الوفاق الموريتاني أحمد بن حرمة بن ببانا العلوي، الذي انضم في عام 1956 إلى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، بتأسيس «جيش التحرير الموريتاني» بقيادة بن ببانا.[59]

وعليه، وفي ضوء التواصل والتعاون بين أطراف الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية منذ عام 1952 والسنوات اللاحقة بدأت الحكومة الفرنسية تتخذ الخطوات للحيلولة دون سيطرة هذا الجناح الشعبي المسلح على

الأوضاع السياسية في المغرب العربي، والعمل على ضرب الوحدة الكفاحية، والتفرغ للثورة الجزائرية التي أكدت لجنتها الثورية منذ البداية أهمية البعد الإقليمي المغربي وضرورته لتحركها الوطني؛ إذ أجرت اتصالاتها مع الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس وحزب الاستقلال في المغرب «لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي-الإسلامي، ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي»، والعمل على تحقيق «وحدة شمال أفريقيا» في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي كما جاء في أهدافها الخارجية.[60] فجنحت الحكومة الفرنسية إلى التفاهم مع القوى السياسية القائدة و«المعتدلة» في كل من تونس (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة) والمغرب (حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي) فاعترفت باستقلال المغرب وتونس في يومي 2 و20 آذار/ مارس 1956 على التوالي، بعد أن ضمنت مصالح اقتصادية وثقافية وعسكرية أكدت هشاشة الاستقلال.

تطور الاتجاه الاجتماعي

في الوقت الذي ركزت فيه القوى السياسية الوطنية داخل المغرب العربي على القضية الوطنية (القطرية) كانت اتجاهات شعبية أخرى من قواعد الحركات الوطنية وعموم الشرائح الاجتماعية ولاسيما العمال، تواصل الخطى والعمل على درب العمل الوحدوي المغاربي فكراً وتنظيماً ونضالاً، ومثَّل هذا التيار الاجتماعي الوجه السياسي الداخلي للجنة تحرير المغرب العربي، فيما كانت عمليات الكفاح المسلح من خلال «جماعة

العزيمة» تشكل الجناح العسكري الداخلي، للعمل من أجل قضية المغرب العربي على طريق الحرية والاستقلال والوحدة المغاربية.

تطور الاتجاه الشعبي العمالي في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأصبح قوة قيادية في النضال الوطني المغاربي عموماً وتناغم واندمج مع جهود القوى الشعبية الأخرى من الطلبة والاتحادات المهنية العاملة في الساحة الوطنية والمغاربية.

وكان "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي تأسس في عام 1946 بزعامة فرحات حشاد، يُعد بحق القوة القائدة للاتجاه العمالي في المغرب العربي، بفعل عراقة التنظيم النقابي في تونس وأصالة دعواته الوحدوية المغاربية التي شكلت الاتجاه الأبرز في العمل من أجل وحدة المغرب العربي من الداخل بعد الحرب العالمية الثانية.

عقد المؤتمر التأسيسي للحركة العمالية التونسية في 30 كانون الثاني/ يناير 1946. وظهر «الاتحاد العام التونسي للشغل». وانتخب فرحات حشاد أميناً عاماً.[61] وقد ربط الاتحاد منذ البداية القضية الاقتصادية الاجتماعية بالقضية الوطنية عموماً، وبقضايا المغرب العربي.

أخذ البعد المغاربي في فكر الاتحاد العام التونسي للشغل وعمله، يبرز ويتدعم بتناغمه مع الفئات الاجتماعية الأخرى؛ ففي محاضرة لفرحات حشاد في 20 كانون الثاني/ يناير 1947 في مقر طلبة شمال أفريقيا المسلمين في باريس، أعلن عن رغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي. وأشار إلى أن ذلك «مشروع عزيز علينا طالما حلمنا به، [ولن] نألو جهداً

في سبيل تحقيقه. ولا مجال للشك يا إخواني في أن حظ بلدان شمال أفريقيا الثلاثة - المغرب - الجزائر - تونس - وثيق الارتباط، وقضيتها واحدة على وجه الإطلاق. وعلى هذا، يجب إحكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال أفريقية. . . وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية. . . قادرة على الدفاع بصيغة ناجعة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة ذات المصير المشترك. و[لن] نألو جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة». [62] وتأسيساً على ذلك ندرك أن الحركة العمالية التونسية قد استجابت لدعوات مكتب المغرب العربي وقراراته بضرورة توحيد المنظمات العمالية وغيرها.

وقد بدأ حشاد يعمل بجد وتفان من أجل وضع دعوته في توحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق، وموظفاً أفكار الاتحاد العام التونسي للشغل وجهوده لخدمة القضية الوطنية ذات الأفق المغاربي؛ إذ كان التداخل واضحاً بين العمل الوطني والعمل المغاربي في فكر الاتحاد التونسي وسلوكه.

ومن هذا المنطلق جاءت أفكار المؤتمر الأول للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في 20ـ21 شباط/ فبراير 1947؛ إذ أكد الزعيم النقابي ضرورة أن يمتد نشاط الاتحاد التونسي إلى جميع أجزاء المغرب العربي، وإلا سيكون نشاطه قاصراً «ما لم تتبدد الحدود الوهمية» التي تفصل بين أبناء المغرب العربي. [63] وفي الاتجاه الوحدوي نفسه، أكد حشاد في اجتماع جمعية طلبة شمال أفريقيا في تونس، المنعقد في آذار/ مارس 1947 ما

نصه: «أن مصير عمال شمال أفريقيا - المغرب العربي - واحد، ولا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم. . .». ودعا في محاضرته إلى تأسيس النقابات والاتحادات العمالية المستقلة في كل من الجزائر والمغرب كما هو الحال في تونس. وجدد دعوته إلى تجميع اتحادات الأقطار الثلاثة في مؤتمر تاريخي يوحدها ويعرفها «كيف تقود شعوبها نحو الوحدة» والعمل على بذل كل ما لديهم «في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة» وتأسيس «الجامعة النقابية لشمال أفريقيا»، وإذا كانت «تونس السباقة في ذلك» فإن وطنية النقابيين في المغرب العربي قربتهم من الحركات الوطنية السياسية ودفعتهم للعمل المشترك لمواجهة الاحتلال.[64]

لقد واصل الاتحاد العام التونسي للشغل دعواته الوحدوية عبر مؤتمراته اللاحقة، الثاني (عام 1948) والثالث (عام 1949) والرابع (عام 1951) وجميعها تبين أن الحركة العمالية بدأت تضغط باتجاه العمل الوطني المقترن بالعمل المغاربي على طريق الوحدة. ففي آذار/ مارس 1951 دعا الاتحاد التونسي إلى التضامن مع الشعب في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية، وأكد بعد أن حيّا الإخوان في المغرب والجزائر الذين حضروا المؤتمر الرابع للاتحاد «. . . أن الوحدة المغربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط، وإنما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى الفوز بحياة العزة والكرامة».[65] وتأسيساً على ذلك أيضاً، يتأكد أن فكرة وحدة المغرب العربي لم تكن فكرة ظرفية، ولم تكن مقحمة على الواقع المغاربي، وإنما هي حالة أصيلة

محكومة بمرجعياتها التاريخية والقومية والحضارية، مثلما هي محكومة بواقع معيش فرضه الاستعمار الفرنسي وتدعو إليه ضرورات العمل الوطني.

إن الاتجاه العمالي، وبزخم شعبي عام، كان يضغط بتحركاته الوطنية ودعواته المغاربية، على الحضور الاستعماري في المجالات كافة. ونتيجة لذلك شعرت السلطات الفرنسية بفاعلية هذا الاتجاه الشعبي الحاد وتأثيره فشنت حملات من الاضطهاد والملاحقة والاعتقال، وحتى التصفيات الجسدية منذ عام 1951 والسنوات اللاحقة. وعلى الرغم من تلك السياسة القمعية استطاع هذا الاتجاه أن يثبت حضوره في الخريطة الوطنية تياراً اجتماعياً ـ اقتصادياً ـ سياسياً، وبدأ يفرض نفسه اتجاهاً لا يمكن تجاهل دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس وعموم المغرب العربي.

لقد وسّع حشاد من دائرة اهتمامات الاتحاد التونسي المغاربية ليضم ليبيا؛ ففي خطابه في 1 أيار/ مايو 1951، قال: بهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري، وشعب مراكش/ المغرب/ وشعب طرابلس/ ليبيا لإقامة الدليل على أنها شعوب متحدة المرمى والاتجاه ومستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك.[66] ومنذ هذه الحقبة بدأت القضية الليبية تدخل في الدائرة المغاربية وتأخذ طريقها في مسارات العمل المغاربي لاحقاً.

أصبح حشاد قطباً نقابياً في الساحتين الوطنية والإقليمية، وكانت أفكاره ودعواته وأساليب عمله مثار خشية الإدارة الاستعمارية، فدبّرت عملية اغتياله في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1952، بينما كان يهم بالسفر إلى نيويورك لعرض قضية تونس على منظمة الأمم المتحدة. وقد أحدث اغتيال

الزعيم النقابي المغاربي غضبة شعبية وحزبية عامة اجتاحت تونس والمغرب العربي عامة، ووجدت لها صدى في العالم العربي. وخرجت الجماهير العمالية والشعبية والحزبية بمظاهرات صاخبة وجرت مصادمات دموية مع قوات الاحتلال شملت الشارع المغاربي عموماً، كما أعلنت الإضرابات عن العمل في الساحة المغاربية. وعبر الجميع عن الإيمان والتمسك بالقضية الوطنية المغاربية، وبوحدة المغرب العربي.[67]

إن فكرة وحدة المغرب العربي، والدعوة للعمل على تحقيقها بقيت الهاجس المحرك للقوى العمالية والطلابية، وتيار الكفاح المسلح، حتى المرحلة اللاحقة للاستقلال التونسي والمغربي في عام 1956، حيث أخضع الاتجاه السياسي الشعبي، وبخاصة الاجتماعي، لمقتضيات العمل الوطني (القطري)، كما رسمته المؤسسة الرسمية في كلا البلدين، وفي الجزائر بعد الاستقلال في عام 1962 أيضاً.

وخلاصة القول في هذا المجال، وعبر المدة الممتدة من عام 1947 وحتى مرحلة الاستقلال، يمكن القول إن الاتجاه الشعبي في العمل الوحدوي في المغرب العربي، حاول إنشاء تنظيمات موحدة لخدمة العمل المغاربي على طريق الوحدة، إلا أنه عجز عن تحقيق ذلك. وكان وراء ذلك العجز مجموعة عوامل، منها تركيز القوى السياسية في داخل كل قطر مغاربي على القضية الوطنية (القطرية) على الرغم من إيمانها بوحدة القضية المغاربية، وافتراق العمل السياسي عن العمل العسكري، لا بل معاكسته (في تونس والمغرب) منذ السنة الأخيرة قبل الاستقلال وبعده بقليل؛ ذلك لأن الاتجاه السياسي الشعبي أصبح اتجاهاً رسمياً (في كل من تونس

والمغرب) على الرغم من محافظته أو ادعائه التمسك بالعمل الوحدوي والذي انتهى فعلياً بعد عام 1958 . وأسهم الاستعمار الفرنسي في هذا المجال أيضاً، بعمل دؤوب للحيلولة دون التواصل بين الأقطار المغاربية عموماً والمغاربية/ العربية بخاصة في مختلف الجوانب لسد المنافذ على أي تقارب مغاربي يدفع باتجاه التأسيس للعمل المشترك على طريق الوحدة المغاربية .

الاتجاه الرسمي

سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة على المؤسسة السياسية في تونس منذ الاستقلال في عام 1956 . فيما سيطر الملك محمد الخامس، وحزب الاستقلال المغربي في البداية على المؤسسة السياسية في المغرب غداة الاستقلال في عام 1956 أيضاً. وبقي الحضور الفرنسي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية قائماً. ولم تتم تصفية حضوره العسكري في تونس والمغرب حتى بداية عام 1963 . واستمرت الثورة الجزائرية بقيادة «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» تواصل نشاطها التحريري ضد الاحتلال الفرنسي، وتحقق نجاحات باهرة ضد القوات الاستعمارية في الفترة 1954 ـ 1956 وحتى السنوات اللاحقة .

بدأت المؤسسة السياسية الحاكمة في كل من تونس والمغرب وبعيد الاستقلال تهتم بالقضية الوطنية (القطرية)، لكن الواقع المغاربي المتضمن بقايا الاستعمار في تونس والمغرب، واستمرار الثورة الجزائرية، وضغط الاتجاهات الشعبية، والالتزام الحذر من طرف القوى الوطنية السياسية التي قادت مرحلة الاستقلال بمقررات مكتب المغرب العربي واللجنة المنبثقة

عنه، واستمرار عمليات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب، وتواصل دعمها للثورة الجزائرية، كل ذلك كان يفرض الإبقاء على المناداة بضرورة العمل الوحدوي المغاربي.

وجاءت الظروف السياسية والعسكرية في عموم المغرب العربي مطلع العام 1958 لتدفع إلى ضرورة العمل الوحدوي المغاربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب، واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية. كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات موجعة ضد القوات الإسبانية في الجنوب المغربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا وإقليم تندروف، وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/ فبراير 1958 لمواجهة جيش التحرير المغربي، وألحقوا الهزيمة به في عملية «المكنسة» المشهورة، إلى جانب القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية في الفترة نفسها، فضلاً عن محاولات الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، وكذلك محاولة إدخال موريتانيا فيما سمي «أفريقيا الغربية الفرنسية»، إلى جانب جهودها التضييقية في الحدود بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر والمغرب، لقمع الثورة الجزائرية.

جاء الوقوف الفرنسي إلى جانب إسبانيا نتيجة خوفها من إصرار المغرب على المطالبة بموريتانيا الخاضعة لفرنسا منذ عام 1903، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بمصالحها، ووجود المستوطنين في المغرب العربي، وقضية الثورة الجزائرية.[68] إن تلك الأوضاع، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية التي تولدت بُعَيد الاستقلال، والعجز

عن حلها بإمكانات وطنية (قطرية)، عمقت الأزمات الداخلية في الدول المغاربية، وبدأت تدفع باتجاه التواصل مع مراحل العمل الوحدوي السابقة. وكلٌ ذلك دفع القوى السياسية الحاكمة (الحزب الحر الدستوري وحزب الاستقلال) لتقديم نفسها بأنها مازالت معبرةً عن المصالح الوطنية الشعبية، لا عن المصالح الحزبية الضيقة. وقاد ذلك إلى ضرورة العودة إلى البدايات، ولكن بصيغ جديدة تمثلت بالتحام الموقف السياسي الرسمي مع الموقف السياسي الشعبي، فكان «مؤتمر طنجة» في عام 1958.

مؤتمر طنجة (1958)

فرض الواقع المغاربي ضرورة العمل الوحدوي. وتزعّم حزب الاستقلال المغربي الدعوة للوحدة المغاربية التي لاقت صداها الشعبي - على الرغم من التهميش الذي لحق بالاتجاه الشعبي بعد الاستقلال في عام 1956 - في عموم المغرب العربي. وانطلاقاً من واقع قائم، وخلفية تاريخية معروفة، أراد حزب الاستقلال أن يؤدي المغرب دوره التاريخي في العمل الوحدوي. وجاء ذلك انعكاساً «للتكوين الثقافي لزعمائه ممن تربوا في كنف الثقافة العربية التقليدية، وتعلقوا بأمجاد تاريخية قريبة أو بعيدة، وإلى تلك العصور التي كان سلاطين المغرب يتمتعون خلالها بهيبة كبرى في الصحراء ولدى مسلمي غرب أفريقيا حتى نهر السنغال. كما حظوا بمركز روحي ممتاز في شمال أفريقيا بأسرها».[69]

في 16 كانون الثاني/ يناير عام 1958، صرّح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي بما نصه: «. . . والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن

واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب. وأن نتجه إلى توحيد الشمال الأفريقي – المغرب العربي – في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر. وقد بيّن التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة وعلينا نحن في المغرب أن نفكر في هذا وأن نعد العدة له». [70]

والتقى الاتجاه الرسمي بالاتجاه السياسي الشعبي. فقد صرّح ملك المغرب محمد الخامس في 6 آذار/ مارس عام 1958 عن أمله في أن تنشئ أقطار المغرب العربي «اتحاداً فيدرالياً» فيما أكد الاتجاه نفسه وفي الحقبة نفسها الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، الذي عدّ الوحدة ضرورية للأقطار المغاربية وسداً منيعاً ضد المصالح الاستعمارية. وجاء اللقاء السياسي الشعبي ـ الرسمي بين تونس والمغرب خلال الفترة 19 ـ 22 آذار/ مارس 1958 لتأكيد الموقف «الوحدوي» والاتفاق على عقد مؤتمر طنجة في 27 ـ 30 نيسان/ إبريل 1958، وحضرته جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وصدرت عن مؤتمر طنجة قرارات وتوصيات، منها الالتزام بمساندة الثورة الجزائرية، والتوصية بتشكيل حكومة مؤقتة لها والاعتراف بها، فضلاً عن تأكيد تصفية بقايا الاحتلال العسكري الفرنسي في المغرب العربي، واستنكار المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لفرنسا لمواجهة الثورة الجزائرية. وأصدر المؤتمرون قراراً بتوجيه المغرب العربي والذي أكد «إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها» والإعلان عن أن «الوقت قد حان لتسير هذه الارادة في الوحدة

عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم». وقرر المؤتمر «العمل لتحقيق هذه الوحدة، ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة في الواقع للبلاد المشاركة في هذا المؤتمر»، واقترح المؤتمرون تشكيل مجلس استشاري ينبثق عن المجالس الوطنية المحلية في كل من تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، (وانتظار ممثل عن ليبيا)، تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصالح المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية، كما قرر المؤتمرون تأسيس كتابة دائمة (أمانة عامة) لتنفيذ القرارات، وتقرر أن تجتمع اجتماعاً دورياً. وهذا يعني أن فكرة المغرب العربي والدعوة لتحقيقها أصبحت تعني «العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة». [71]

وفي ختام المؤتمر صرّح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ما نصه: «في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم وهوت إليه أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس لتحقيق هذه الوحدة. ذلك أن الوحدة شيء قار في النفوس، ثابت في الذهنيات، يجري به الدم المشترك ويسري به الإيمان الموحد». وقد رفعت لوائح «قرارات» مؤتمر طنجة إلى رؤساء الأقطار المغاربية وملوكها، تونس، والمغرب، وليبيا، وقيادة الثورة الجزائرية، فباركوا المبادرة وصادقوا على قرارات المؤتمر «بدون احتراز»، [72] وجاء الخطاب السياسي التونسي ليؤكد هذه الرغبة؛ فقد صرّح الرئيس بورقيبة في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1958 بالقول

«. . وكلنا أملٌ في اقتراب اليوم الذي تزول فيه الحدود المصطنعة وتصبح بلادنا واحدة، ودولة واحدة، وتصبح شرطتنا وجيشنا متحدين يخفق فوقنا علمٌ واحد». [73]

إن قرارات مؤتمر طنجة فيما يخص دعم الثورة الجزائرية ومساندتها قد شهدت حظاً من التنفيذ، إلا أن المقررات والتوصيات المتعلقة بتوحيد المغرب العربي «ظلت حبراً على ورق» وذلك لاختلاف منطق كل طرف من الأطراف الثلاثة وأهدافه؛ فبينما أكد الوفد المغربي «إحياء الروابط التاريخية. . .» وبناء الذات لمواجهة «الآخر»، أكد الوفد الجزائري «ضرورة اتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص من الاستعمار الفرنسي في الجزائر»، في حين أكد الوفد التونسي أهمية الاستفادة من «التجربة البورقيبية»!! ويضاف إلى ذلك عوامل سياسية داخلية وخارجية تتعلق بمشكلات الحدود البينية والموقف من استقلال موريتانيا. وهي عوامل باعدت بين الأطراف سياسياً، وباعدتهم أكثر عن قضية الوحدة المغاربية ومقررات مؤتمر طنجة. ومن هنا بدأ الواقع الاقتصادي الذي عاشته الدول المغاربية يفرض نفسه في السنوات اللاحقة، لتحقيق التقارب، وكان المغرب سباقاً في هذا الطرح.

بدأ الخطاب الوظيفي (الاقتصادي) المغربي يتناغم مع الخطاب السياسي للعمل على بناء وحدة المغرب العربي، لأن «الموارد الطاقية التي تختزنها الصحراء المغاربية التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية» تدفع إلى ضرورة «بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا

على المشاركة من أجل إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية. . .» وزاد «أنه بخلق سوق داخلية قابلة لاستخدامها قاعدة لتصنيع حقيقي للمغرب العربي، يمكننا ترقب انتعاش ثقافي، تقني، واجتماعي، لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية. . .».[74]

إن بروز الاتجاه الاقتصادي المتناغم مع الاتجاه السياسي الرسمي أريد به أن يدفع بالعمل السياسي إلى اتخاذ خطوات جدية في العمل الوحدوي المغاربي وتكوين تكتل اقتصادي مغاربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرسي الدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الأخرى، وهو في الوقت نفسه يقوي الموقف التفاوضي أمام التكتل الاقتصادي الأوربي الذي وضعت أسسه في روما في عام 1957 لأن الأقطار المغاربية ظلت مرتبطة «وظيفياً» بالاقتصاد الدولي ولاسيما الأوربي.

واقع الاتجاهات الرسمية: من النكوص إلى التقارب

بدأت الاتجاهات الرسمية تؤثر في مسارات العمل الوحدوي المغاربي و«لم تترجم شيئاً ذا بال من توصيات مؤتمر طنجة»،[75] وتخلت عن ذلك بعد شهور قليلة. وكان للمشكلات الحدودية البينية أثرها في إبراز المشكلات السياسية، فضلاً عن اختلاف الأيديولوجية السياسية والاقتصادية بين أقطار المغرب العربي. وقاد ذلك إلى التباعد والاحتراب أحياناً (حوادث تندوف في عام 1963)، وكل ذلك كان يصب في النهاية للدفاع عن المؤسسات السياسية الوطنية (القطرية) وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الوحدوي.

وفي الجانب المقابل فقد الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي، لا بل أصبح يدور في فلك التوجهات الرسمية وأسير قراراتها، فابتعد عن أن يكون مركز ضغط، وهُمِّشَ دوره على الصعيد الوطني والمغاربي عموماً.[76] وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى؛ إذ إن المشاركة الجماهيرية الحرة ومن خلال أحزابها ومنظماتها واتحاداتها المهنية ضمانة أكيدة للعمل الوحدوي الذي دعت له وعملت من أجله وآمنت به فكرةً وتطبيقاً. ومنذ منتصف الستينيات بدأت مرحلة جديدة للعمل الوحدوي المغاربي، إذ بدأت الأوضاع الاقتصادية لأقطار المغرب العربي تدفع إلى ضرورة العمل الوحدوي، فكان ظهور «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي» في عام 1964.

فرض الواقع المغاربي منذ منتصف الستينيات ضرورة الارتفاع فوق الخلافات البينية والالتقاء على أرض الواقع لتحقيق المصالح المشتركة، وبدأ الاتجاه الاقتصادي يطرح نفسه بفاعلية في التوجهات المغاربية للعمل على إرساء بنية تحتية مغاربية قادرة على تحقيق التقارب في ضوء الواقع المعيش، وعلى هذا جاء لقاء الخبراء المغاربيين في نيسان/ إبريل 1964 «ليفتح أمامنا آفاقاً زاهرة بفعل ما تحمل وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لأبنائها، وستكون تلك الوحدة، خير إطار لحل جميع المشاكل التي تسببت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة . . .». وربط البيان الصادر عن ذلك اللقاء بين المشروع الاقتصادي والمشروعين السياسي والاجتماعي في تأكيده العمل

على «إقامة حياة ديمقراطية حقة تنمو في ظلها شخصية المواطن المغربي» وما ستؤديه من رفع «مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين». *

وعلى أساس ذلك اللقاء جاء اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربيين (عدا موريتانيا) في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1964، وما تمخض عنه من تأسيس «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي» التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية وخدمية. وتقرر في اجتماع وزراء الاقتصاد «وضع إطار محدد في مجال الاقتصاد والتجارة في أفق تحقيق الوحدة الاقتصادية للمغرب العربي». [77]

لقد بدأ الاتجاه السياسي الرسمي يتعامل مع متطلبات الواقع المعاصر للمغرب العربي لإيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون وتعجل في تأسيس المشروع الوحدوي المغاربي، وأشار الاجتماع إلى أنه «إذا كانت هناك عوامل دينية وجغرافية وسلالية استوجبت وحدتنا، فإن ما هو أجدر بالاعتبار في هذا العصر، هو أن اقتصاديات دول المغرب... غير متكاملة، بل هي متزاحمة... فالضرورة تفرض علينا أن ننسق جهودنا وأن نضع تخطيطاً مشتركاً للنهوض بمجتمعنا في إطار ديمقراطية سياسية

* عانت تجارب التنمية، ضمن الإطار الوطني (القطري)، العثرات والتردد والنكوص منذ بدايات الاستقلال حتى منتصف الستينيات، ولم تستطع أن تحقق الكثير مما رسمته في خططها التنموية، مما فاقم الأزمات الاقتصادية-الاجتماعية، ولعبت قضية الحدود (الموقف المغاربي من استقلال موريتانيا عام 1960، ومنطقة تندوف بين المغرب والجزائر والجرف القاري بين تونس وليبيا، ومنطقة غاس بين ليبيا والجزائر) والدفاع عن السيادة الاقليمية إلى جانب اختلاف المنطلقات السياسية والاقتصادية وسيادة مبدأ «التنافس» بدلاً من مبدأ «التكامل» دورها في التباعد والإضرار بالمصالح الوطنية والمغاربية عموماً، انظر بالتفصيل:
نبية الأصفهاني «التطورات الجديدة في مشروع المغرب الكبير»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد (22) (القاهرة 1970)، ص 97-99؛ ومصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، **نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 23.

واقتصادية تضمن لكل قطر من أقطارنا الاحتفاظ بخصائصه، ولكنها تربط بيننا برباط مصلحي يقوي جانب الارتباط الأخوي المتين».

وكما لم يغفل الخطاب الاقتصادي العامل الديمقراطي، فإنه لم يغفل العامل الثقافي في إقامة المشروع الوحدوي المغاربي، عندما أشار إلى أن أهم وسيلة لتحقيق ذلك هي «توحيد السياسة الاقتصادية والثقافية بين بلاد المغرب العربي، والعمل على إيجاد جو تسودهُ روح الأخوّة يكون لها أن تمهد لتحقيق الوحدة الكاملة...».[78] ويُعد العامل التعليمي/ الثقافي من العوامل المهمة التي تدفع بالموارد البشرية إلى تقبل الوحدة وبنائها. فالمطلوب في أي تنمية اقتصادية وطنية (قطرية) تطمح إلى التأسيس لبعد إقليمي أو قومي أوسع، أن تولي الاهتمام الكبير بتنمية الموارد البشرية وصياغة الأفكار والاتجاهات بما يخدم أهدافها. فالموارد البشرية مشروع استثماري شأنه شأن أي مشروع اقتصادي. وعليه، فالتنمية الاقتصادية ليست معزولة عن وجهيها الثقافي والاجتماعي، وأن تحقيق وحدة المغرب العربي لابد من أن يكون (بنيوياً) ليصب في وضع الأسس الراسخة والثابتة لبناء المشروع الوحدوي.[79]

وطوال عقد كامل (1964 ـ 1974) عقدت سبعة لقاءات بين وزراء الاقتصاد المغاربيين تمخض عنها الكثير من الدراسات الاقتصادية (قرابة 100 دراسة) إلا أنها لم تنفذ. والسبب يعود إلى الخلافات السياسية والأيديولوجية والمناهج الاقتصادية، فضلاً عن الخلافات الحدودية. والأهم من ذلك، أن مرحلة ما بعد الاستقلال سمحت لفئة من المثقفين والبيروقراطيين والتكنوقراطيين بالوصول للسلطة والسيطرة على الاتجاهات العامة للدول المغاربية وحرفها عن اتجاهات القوى السياسية والاجتماعية

الشعبية وطموحاتها. وواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية (القطرية) وفي التعامل الخارجي. وجاء ملف الصحراء الغربية في عام 1974 ليثير خلافات كانت المصالح العليا لأقطار المغرب العربي تفرض تجاوزها.

إن الفشل في التقارب يعود إلى غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فعالة وذات وجود قانوني فضلاً عن هامشية فاعلية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في المجالات كافة على طريق التكامل والاندماج، وتماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي وضيق الأسواق المحلية وندرة رأس المال في بعضها (تونس – المغرب). وأدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي وزيادة التبعية للخارج، فضلاً عن عوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية، أسهمت بدورها في هذا الفشل. [80] واستمرت الأوضاع السياسية ضمن هذا الإطار حتى بدايات الثمانينيات؛ إذ بدأت مرحلة «الثنائيات المتقابلة» بعقد معاهدة «الإخاء والوفاق» بين الجزائر وتونس وموريتانيا في عام 1983 ومعاهدة «الاتحاد العربي ـ الأفريقي» بين المغرب وليبيا في عام 1984، ولعب ملف الصحراء دوراً في ذلك، [81] إلا أن كلتا المعاهدتين لم تعمر طويلاً.

إن التسرّع في اللقاءات وعقد المعاهدات الانفعالية من دون العمل المتأني العقلاني البعيد عن الفعل ورد الفعل، والقائم على الفهم السليم لمتطلبات الواقع المغاربي المعاصر، حال دون الوصول إلى حالة الثبوت والاستمرار والتنامي وصولاً إلى التكامل والاندماج على طريق العمل الوحدوي المغاربي في مختلف مجالاته. وفي هذا الإطار يمكن إجمال أسباب الإخفاق في العمل المغاربي طوال ربع قرن (1964ـ1989) بالأسباب الآتية:

1. استمرار بروز مشكلات السيادة (الحدود).
2. تأكيد المؤسسات الحاكمة السيادة الوطنية (القطرية).
3. اختلاف المواقف المغاربية حول قضية الصحراء، وقد أدت الجزائر دوراً في مخالفة الموقف المغربي.
4. اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بين الأقطار المغاربية.
5. عدم قدرة معظم القوى السياسية (الأحزاب) والشعبية المؤمنة والداعية للوحدة المغاربية على الضغط على المؤسسات الحاكمة ودفعها إلى تجاوز خلافاتها واتخاذ مواقف تنسجم مع المصالح الوطنية والإقليمية العليا.
6. سيطرة القوى البيروقراطية والتكنوقراطية على المؤسسات السياسية والاقتصادية وسعيها - خشية على مصالحها - للحيلولة دون إرساء ثوابت للمشروع الوحدوي.
7. استمرار ثنائية الوضع التعليمي/ الثقافي، مما دفع بالقوى الفرانكوفونية إلى مواصلة العمل الانفرادي (القطري)، لا بل ربطه بعلاقات قوية مع أوربا بعامة وفرنسا بخاصة، من دون الربط المغاربي/ العربي.

يتضح في ضوء ما ورد آنفاً، أن الاتجاه الرسمي فرض نفسه في صياغة الواقع المغاربي المعاصر، وبما يتلاءم مع المصالح القطرية الضيّقة في وقت بدأ يعيش المغرب العربي (عدا ليبيا) أزمات اقتصادية اجتماعية حادة على خلفية العجز الغذائي، وتنامي المديونية الخارجية، وتفاقم قضية الصحراء الغربية. وبناء على ذلك، شهدت نهاية الثمانينيات محاولات للخروج

من المأزق المتعدد الجوانب، من خلال اللقاءات والمشاورات المكثفة التي بدأت في مطلع عام 1988، لعقد «القمة المغاربية» التي التأمت في الجزائر بتاريخ 8-10 حزيران/ يونيو 1988، وتقرر تشكيل لجنة تتولى وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي وتضبطها. واجتمعت اللجنة في 17 تموز/ يوليو 1988، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والثقافة والإعلام والاقتصاد والمالية والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية.[82]

بدا واضحاً، أن الاتجاه الرسمي أخذ ينظر بعمق إلى الواقع الاقتصادي المعاصر لأقطار المغرب العربي، وأثر التكتلات الاقتصادية الدولية (السوق الأوربية المشتركة والجهود الحثيثة لإقامة الاتحاد الأوربي في عام 1992، وتكتل النافتا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. . .) في أقطار المغرب العربي وهي منفردة في تعاملها في السياسة الخارجية، وقاد ذلك - وفي ظل بقاء المشكلات البينية من دون حل - إلى القمة المغاربية في مدينة مراكش المغربية في 15 شباط/ فبراير 1989 وعقد معاهدة اتحاد المغرب العربي في 17شباط/ فبراير 1989، مستندة في ذلك بالعودة إلى المرجعيات التاريخية وحقيقة الواقع المعاصر. وعاد الاتجاه الرسمي لإعطاء مكانة لدور الاتجاه الشعبي وتطلعاته، فقد أكدت مقدمة المعاهدة على ما «يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ والأماني والتطلعات والمصير. . .»، وأكدت من جانب آخر المرجعية التاريخية النضالية المعاصرة التي كانت «خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة». ولم يغفل القادة المغاربيون طموحهم إلى تحقيق الاتحاد كونه جاء «تجسيداً لإرادتنا المشتركة. . . للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء

صرح المغرب العربي»، فضلاً عن تأكيد طموحات الاتجاهات الشعبية و«تطلعاتها إلى الوحدة. . .». ولم تغفل مقدمة المعاهدة، الواقع الاقتصادي المعاصر للمغرب العربي، وما يحتويه من إمكانيات اقتصادية قادرة على تحقيق التكامل، وما يواجه المغرب العربي من تحديات معاصرة ومستقلبية تستهدف الجميع، وعلى الجميع العمل يداً واحدة لخدمة أهدافهم ومصالحهم، وهذا يتطلب «المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود». وما دامت أقطار المغرب العربي تتوافر على «إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية» فإن توحدها يعزز قدرتها على «مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة». ولم تغفل المقدمة أيضاً، تأكيد البعد العربي بقولها: إن قيام مغرب عربي موحد يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية. ونصت المعاهدة على البناء الهيكلي للاتحاد وتضمنت إنشاء مجلس الرئاسة وحددت مهماته، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة المتابعة، والأمانة العامة (الكتابة الدائمة) للاتحاد، ومجلس شورى الاتحاد، والهيئة القضائية، وحددت لكل منها صلاحياته ومهماته.[83]

انعقدت ست قمم مغاربية خلال المدة (1990 ـ 1994)، وصدر عنها 36 اتفاقية في مختلف المجالات. وجل الاتفاقيات بقيت حبراً على ورق!! لا بل لم يستطع الاتحاد المغاربي المحافظة حتى على المظهر الشكلي منذ مطلع عام 1995؛ إذ اعتذرت ليبيا عن عدم استضافة الدورة السابعة للاتحاد، وكان ذلك بسبب انصياع الدول المغاربية للقرار رقم 748 الصادر عن مجلس الأمن والخاص بفرض الحصار على ليبيا في سياق أزمة "لوكربي"،

وهو ما عدته خروجاً على نصوص معاهدة اتحاد المغرب العربي، إلى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية؛ منها ما يتعلق بالتوجه نحو الأزمة الداخلية الجزائرية والعلاقات البينية التي تمخضت عنها إلى جانب قضية الصحراء الغربية وأثرها في تدهور العلاقات المغربية ـ الجزائرية، فضلاً عن عوامل أخرى عربية ودولية.

وعليه فقد أصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام، في وقت تفاقمت فيه الأزمات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، وتصاعدت المديونية الخارجية، وبدأت تتضح التأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية الدولية عامة، والاتحاد الأوربي خاصة، على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغاربية.

انفرط عقد الاتحاد المغاربي، وعادت أقطار المغرب العربي ثانية وثالثة نحو البدايات، واستمر الشك تجاه بعضها، و«عدم الوضوح في الرؤية المستقبلية للاتحاد وأطرافه».[84] واستمرت مشكلات السيادة الإقليمية (الحدود) وقضية الصحراء الغربية وتعدد المواقف المغاربية تجاه منظمة البوليساريو، من أبرز محركات الاتجاه السلبي في العمل المغاربي على صعيد الاتجاه السياسي الرسمي طوال أربعة عقود، فضلاً عن ضرورة التأشير إلى أن الدولة القطرية بكل مكوناتها قد خلقت إرثاً لا يمكن إلا أن يكون عائقاً في وجه العمل الوحدوي، ومن تلك المخلفات في المغرب العربي اختلاف البنى الاجتماعية داخل كل دولة، واختلاف توجهات النخب المسيطرة اقتصادياً، وهذا ما جعل اقتصادات دول المغرب العربي «متنافسة ومستقلة عن بعضها» وذلك بسبب تخوفها من سيطرة بعضها

على البعض الآخر إذا ما تم توسيع نطاق حقوق التملك والاستثمار ليشمل جميع المغاربة.[85]

ونحن نتفق مع القول القائل،[86] بأن الوصول إلى حل للعوائق البينية، يعد أحد أبرز المنافذ الممهدة للعمل المغاربي المشترك على طريق الاتحاد أو الوحدة في جميع وجوهها. وتتمثل هذه العوائق، باختلاف الأولويات لدى كل قطر، واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأزمة الديمقراطية، والوضع في الجزائر، والحركات الأصولية، فضلاً عن مشكلات السيادة الإقليمية وقضية الصحراء والأقليات الإثنية التي تتحرك وبدفع خارجي ليس لعرقلة الجهود المبذولة لبناء المغرب العربي فحسب، بل للعمل على الانفصال.[87] ويبدو أن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهيِّن، لكن الوصول إلى أي حل يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب حل العوائق الأخرى، وفي هذا المجال يمكن بيان أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الوحدوي؛ وهي العمل على إرساء أسس تعليمية ـ ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/ العربية، وهي قضية أكدتها طروحات الاتجاه الشعبي بشقيه السياسي والاجتماعي منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل بسهولة الخطوات المطروحة في العمل الوحدوي. أما الجانب الآخر الذي يرسي الدعائم الثابتة للعمل الوحدوي، فهو اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة منذ أكثر من ثلاثة عقود وذلك من خلال «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي». ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها

التطبيقي، لاستطاعت المشروعات الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع - في ضوء تماسك البنية التحتية - الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعاً ومستقبلهم.

إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، تحديات متعددة الوجوه، ومنها ما هو داخلي، وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه فقد بات من الضروري قيام الاتجاه السياسي الرسمي، وبدعم وإسناد الاتجاه الشعبي للعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته، والانطلاق من النقطة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة وتطويرها استناداً إلى معطيات الحاضر والمستقبل ومتطلباتهما.

ويمكن بيان الخطوات لتطوير العمل الاتحادي وتفعيله في المغرب العربي، بالعمل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي دولة عضو في الاتحاد، والعمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، واعتماد طريقة الانتخابات لا التعيين، وتحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة. والعمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية واعتبار قراراتها ملزمة. والعمل على إلغاء التمثيل الدبلوماسي بين الأقطار المغاربية والاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة. والعمل على حل جميع المشكلات القائمة وفي مقدمتها مشكلة

الصحراء الغربية واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بالنظر إلى أن الوحدة ستقوم. أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة بالعمل الموحد لهذه الأقطار.[88]

ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الوحدوي، لا بد من أن يأخذ الاتجاه الشعبي بشقيه السياسي والاجتماعي مكانته ودوره بفاعلية لبناء المغرب العربي، وذلك يقتضي العمل على العودة لروح مؤتمر طنجة، والدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام، يؤدي الاتجاه الشعبي فيه دوره في «بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الوحدوي»، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة الاتجاه الشعبي، من خلال وضع «سياسة إعلامية هدفها خدمة الاتحاد ومناهضة الطروحات المضادة»، والعمل على تنفيذ طروحات الاتجاه الشعبي بتأسيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في المجالات كافة «زرعاً للروح الوحدوية»، وتوجيه الرأي العام من خلال أنشطة الاتجاه الشعبي «نحو العمل الوحدوي وأهمية إسناده بما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات في سبيل الإسراع في الخطوات الوحدوية»، وأخيراً العمل على إقامة «أيام مغربية» ومهرجانات في مختلف الميادين «تعميقاً لروح التواصل وتحفيزاً لعوامل التجاذب» بين أبناء المغرب العربي.[89]

وعلى ضوء ما ورد آنفاً، يعد التلازم والتلاحم بين المسارين الرسمي والشعبي، الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها العمل الاتحادي، ما دام الاتجاه الرسمي

بدأ يتحرك منذ آذار/ مارس 1999، للعمل على تفعيل أنشطة الاتحاد المغاربي من جديد. *

والسؤال الذي سيبقى حائراً في أفواه الجماهير المغاربية والعربية: ماذا ينتظر الاتجاه الرسمي في عصر «دبلوماسية التجمعات» والتكتلات الإقليمية والدولية؟

إن في المغرب العربي بخاصة والعالم العربي بعامة، الكثير من العناصر الموحّدة، فجغرافية الأقطار المغاربية (أكثر من 6 ملايين كم^2) متجانسة، وتماسكها الإقليمي وموقعها الجيوسياسي وإمكاناتها البشرية (قرابة 85 مليون نسمة) الحالية، وانتماؤها القومي والديني والحضاري المشترك فضلاً عن تماثل اقتصاداتها وثرواتها المعدنية، كلها عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي. وعليه، فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبّر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بالمصالح الحاضرة والمستقبلية لأبناء المغرب العربي، وإن ذلك ليس من قبيل المستحيلات، فمتى تتحقق الأمنيات والطموحات المشروعة؟ ومتى توضع فكرة وحدة المغرب العربي موضع التنفيذ وقد مضى على طرحها أكثر من ثمانية عقود؟

---

* إشارة إلى زيارة الرئيس التونسي إلى المغرب، ولقائه بملك المغرب في 9 آذار/ مارس 1999، والدعوة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي وتنشيط مؤسسات الاتحاد المغاربي من جديد.

الخاتمــة

أثبتت الدراسة، وعلى ضوء متابعة التطورات التاريخية المعاصرة، أن فكرة وحدة المغرب العربي، فكرة أصيلة نابعة من قلب المغرب العربي، وأنها نضجت وتطورت في الداخل والخارج، ولم تكن فكرة نخبوية، بل كانت فكرة شعبية وماتزال، وإذا كانت النخب المثقفة هي التي أطلقتها وعملت من أجلها، فإن تلك النخب كانت تمثل الشريحة الواعية من أبناء الشعب في عموم المغرب العربي. كما أن فكرة وحدة المغرب العربي لم تكن فكرة ظرفية، وإنما هي فكرة أصيلة تؤكدها امتداداتها التاريخية في مرحلة ما قبل الاستعمار، وفي مرحلة بعد الاستقلال.

وإذا كان زمام المبادرة، والدعوة إلى فكرة وحدة المغرب العربي، قد انتقلت من الاتجاه الشعبي إلى الاتجاه الرسمي بفعل تحديات الواقع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي، فإن الاتجاه الأخير لم يغفل في عمله من أجل إقامة الاتحاد المغاربي في عام 1989، البعد التاريخي والشعبي والنضالي الموحد للفكرة، وكونها تمثل المطمح والهدف المستقبلي للاتجاه الشعبي.

وأخيراً، فإن نجاح العمل الوحدوي في المغرب العربي، لا يكون إلا بالعودة إلى المشاركة الشعبية الفاعلة، والضامنة للمشروع الوحدوي، وأن تلازم الاتجاهين الرسمي والشعبي كفيل بإنجاح الخطوات في سبيل العمل الموحد في المغرب العربي المعاصر.

الهوامش

1. محمد علي داهش، «العلاقات المغربية ـ العثمانية في العصر الحديث 1510 ـ 1668»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 1 (طرابلس 1996)، ص 86 ـ 96؛ محمد علي داهش، «العلاقات المغربية ـ العثمانية في العصر الحديث، 1650 ـ 1830»، **مجلة حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، جامعة قطر، العدد 18 (الدوحة، 1995)، ص 161 ـ 172؛ سلمان إسماعيل، «الجذور التاريخية لمغرب موحّد»، **شؤون عربية**، العدد 30 (القاهرة، 1983)، ص 16 ـ 19.

2. حمدان خوجة، تحقيق محمد العربي الزبيري، **المرآة** (الجزائر: الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، 1975)، ص 135 ـ 136؛ أبو القاسم سعدالله، **منطلقات فكرية** (تونس: الدار العربية للكتاب، 1971)، ص 115 ـ 116؛ خيرية عبد الصاحب وادي، **الفكر القومي العربي في المغرب العربي** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1982)، ص 41 ـ 45؛ علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (تطوان: دار الطباعة المغربية، 1948)، ص 36 ـ 37، 87، 97؛ محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: مطبعة الأمنية، 1980)، ج 1، ص 18 ـ 21، 282 ـ 283.

Charles Andre Julien, *Histoire de L'Algerie Contenmporain* (Paris: Presse Universitaires de France, 1964), 95. David G. Gordon, *The Passing of French Algeria* (London, 1966), 14.

3. الجيلاني بن الحاج يحيى، **معركة الزلاج 1911** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1974)، ص 11 ـ 15.

4. محمد عابد الجابري، «تطور فكرة المغرب العربي، وقائع وآفاق»، **دراسات عربية**، العدد 7 (بيروت، 1983)، ص 4 ـ 5؛ محمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال»، في: **وحدة المغرب العربي (ندوة فكرية)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 18 ـ 19. وعلال الفاسي، مرجع سابق، ص 44.

5. محمد المرزوقي، **دماء على الحدود، ثورة 1915** (تونس: الدار العربية للكتاب، 1975)، ص 274ـ313؛ شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص 341.

6. انظر بالتفصيل:

عبدالرزاق الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي** (بيروت: دار الكشاف، 1967)، ص 44ـ45، 151، 176ـ177، 310؛ حكمت شبر، **الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975)، ص 148، 150ـ154، 159؛ سمير أمين، كميل داغر (مترجم)، **المغرب العربي الحديث** (بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص 26ـ52، 56ـ72؛ يوسف عبدالله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)، ج 2، ص 173ـ177؛ آندريه بريان وآخرون، أ. رابح، م. عاشور (مترجم)، **الجزائر بين الماضي والحاضر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984)، ص 286ـ297؛ عبدالرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ج 2، ص 141ـ156.

7. انظر:

Chevalier , Louis : Le Problem demographique nord Africain (presses Universitaires de France), Paris, 1947, 137; Kaddache Mahfoud, Hustorie du Netionnalisime Algerien, Question Nationale et politique Algeriennw 1919-1951, Tome 1, Ahmed Zabana, S, N, E, D, (Alger, 1980), 286; Idriss Fadhil, Consensus politiqu entrangerre Morocaine de 1953-1977, Annee Universitaire, (Paris 1982), 500-501.

8. للتفاصيل عن نشأة الحركات الوطنية وتطورها في المغرب العربي، انظر:

علال الفاسي، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1955)، ص 82ـ91، 104ـ105، 117ـ119؛

صلاح العقاد، **المغرب العربي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980) ص 358ـ 395؛ علي الشلقاني، **ثورة الجزائر** (القاهرة: بلا ناشر، 1956)، ص 204ـ 205؛ محمد بن عزوز حكيم، **وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب** (تطوان: مطبعة الشويخ، 1980)، ج 1، ص 13ـ 41؛ محمد بن العربي الشاوش، **أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب** (تطوان: دار الوحدة الكبرى، 1980)، ص 27ـ 29؛ جلال يحيى، **المغرب الكبير** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966)، ج 3، ص 1125ـ 1126؛ جلال يحيى، **العالم الحديث** (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ص 687ـ 694، 709ـ 714.

9. للتفاصيل انظر:

زوزو عبدالعزيز، «التطور السياسي والأيديولوجي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا 1919ـ 1939»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 28 (تونس، 1976)، ص 21؛ أبوالقاسم سعدالله، **الحركة الوطنية الجزائرية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1977)، ج 3، ص 436؛ محمد قنانش، **نجم الشمال الأفريقي 1926ـ 1937** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص 41ـ 50.

10. محمد يوسف نحلة، **تطور الحركة الوطنية التونسية 1881ـ 1956**، أطروحة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية (بغداد: الجامعة المستنصرية، 1986)، ص 112ـ 114.

11. محمد قنانش، مرجع سابق، ص 60، 84.

12. بوصفصاف عبدالكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** (قسنطينة: دار البعث، 1982)، ص 71.

13. المرجع السابق، ص 358؛ علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية**، مرجع سابق، ص 71.

14. شارل آندريه جوليان، محمد مزالي (مترجم)، **أفريقيا الشمالية تسير** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1976)، ص 37.

15. زهير الذوادي، **تطور الحركة الوطنية التونسية 1929ـ1939** (تونس: دار التقدم، 1982)، ص 169ـ170.

16. محمد محمد سلام أمزيان، **عبدالكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي 1947ـ1956**، أطروحة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988)، ص 13ـ15؛ محمد بن عزوز حكيم، مرجع سابق، ج 1، ص 13ـ48.

17. جوليان، مرجع سابق، ص 36.

18. المرجع السابق، ص 33.

19. محمد يوسف نحلة، مرجع سابق، ص 145.

20. يوسف الرويسي، «مكتب المغرب العربي في برلين من أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1943، إلى آذار/مارس 1945»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 7ـ8 (تونس، 1977)، ص 15ـ27.

21. الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة** (بيروت: منشورات عبادالرحمن، 1956)، ص 283ـ297.

22. سامي حكيم، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966)، ص 238.

23. الفضيل الورتلاني، مرجع سابق، ص 297ـ299.

24. المرجع السابق، ص 296.

25. المرجع السابق، ص 274ـ275.

26. محمد المنجي الصيادي، «من ملامح التطور الفكري في المغرب العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 2 (بيروت، 1980)، ص 18.

وانظر: حمدي الحمايدي، «الوعي القومي في الأدب المغربي بالفرنسية»، في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 184 ـ 185.

27. محمد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر** (بيروت: دار العودة، 1973)، ص 27؛ وانظر: بوصفصاف عبدالكريم، مرجع سابق، ص 105 ـ 122.

28. محمد المنجي الصيادي، مرجع سابق، ص 16.

29. بوصفصاف عبدالكريم، مرجع سابق، ص 353.

30. المرجع السابق، ص 354.

31. ابن العقون، مرجع سابق، ص 77.

32. شارل جوليان، مرجع سابق، ص 37.

33. علال الفاسي، **محاضرات**، مرجع سابق، ص 80 ـ 82؛ أبوالقاسم سعدالله، **الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ج 2، ص 323.

34. بسام العسلي، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية** (بيروت: دار النفائس، 1982)، ص 30.

35. محمد زنيبر، «دور الثقافة في بناء المغرب الكبير»، في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 153.

36. محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 89؛ أبوالقاسم سعدالله، **الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ج 3، ص 115 ـ 116؛ محمد الصالح الجابري، «الطلبة الجزائريون بتونس 1900 ـ 1964»، **مجلة الفكر**، العدد 61 (تونس، 1983)، ص 63 ـ 65؛ علي أومليل، «النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي»، في: **وحدة المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 48.

37. أبو القاسم سعدالله، **الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ج 3، ص 115.

38. زهير الذوادي، مرجع سابق، ص 171.

39. محمد يوسف نحلة، مرجع سابق، ص 117.

40. عبدالمالك خلف التميمي، «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها في النضال الوطني»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت: جامعة الكويت، 1984)، ص 29-30؛

Moncer Rauissi: Population et Societe Au Maghreb, Tunis, C'ere, production (Tunis, 1977), 76.

41. الصالح الجابري، مرجع سابق، ص 46.

42. سمير أمين، مرجع سابق، ص 37؛ عبدالمالك التميمي، مرجع سابق، ص 41.

43. للتفاصيل عن دور القوى الوطنية وقواها القائدة في أقطار المغرب العربي إبان الحرب العالمية الثانية، انظر:

كفاح كاظم الخزعلي، **حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956**، أطروحة ماجستير غير منشورة (البصرة: كلية الآداب-جامعة البصرة، 1983)، ص 124-126؛ الحبيب ثامر، **هذه تونس** (القاهرة: مطبعة الرسالة، 1948)، ص 100-101؛ علال الفاسي، **محاضرات**، مرجع سابق، ص 106-108؛ علي الشلقاني، مرجع سابق، ص 195-208؛ بوعزيز، مرجع سابق، ص 293-294؛ صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 229؛ جلال يحيى، **العالم العربي**، مرجع سابق، ص 703-704؛ حكمت شبر، مرجع سابق، ص 151-152.

44. الطاهر عبدالله، **الحركة النقابية في تونس** (بيروت: دار الطليعة، 1976)، ص 47.

45. عبدالمالك التميمي، مرجع سابق، ص 35-39.

46. حديث للمناضل الرشيد إدريس ورد في بحث الطاهر لبيب: «المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة»، في: **وحدة المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 85.

47. الطاهر لبيب، المرجع السابق، ص 86.

48. انظر بالتفصيل عن مشروعات «الإصلاح» في المغرب العربي:

عبدالملك عودة، **السياسة والحكم في أفريقيا** (القاهرة: مطبعة الرسالة، 1959)، ص 182ـ184؛ محمد المختار سيد محمد، **النضال الوطني في موريتانيا**، أطروحة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997)، ص 154ـ159؛ علال الفاسي، **محاضرات**، مرجع سابق، ص 182ـ184؛ علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية**، مرجع سابق، ص 318ـ319؛ علي الشلقاني، مرجع سابق، ص 192ـ204؛ كفاح الخزعلي، مرجع سابق، ص 111ـ115.

49. يوسف الرويسي، «نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 15ـ16 (تونس، 1979)، ص 103ـ106؛ زاهر رياض، **شمال أفريقيا في العصر الحديث** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1976)، ص 320. علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية**، مرجع سابق، ص 232ـ233.

50. نفي الخطابي إلى جزيرة لارينيون في عام 1926، وبقي فيها حتى عام 1947، إذ أرادت الحكومة الفرنسية جلبه إلى باريس لتحقيق أهداف سياسية لمواجهة الملك محمد الخامس في المغرب، انظر تفاصيل ذلك: أمزيان، مرجع سابق، ص 46ـ58.

51. نقلاً عن محمد أمزيان، المرجع السابق، ص 63.

52. أحمد الطويلي، «قضايا المغرب العربي الكبير، حوار مع الرشيد إدريس»، **شؤون عربية**، العدد 30 (القاهرة 1983)، ص 98ـ99؛ محمد أمزيان، المرجع السابق، ص 71؛ علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية**، مرجع سابق، ص 352.

53. محمد زنيبر، «دور عبدالكريم في حركة التحرر الوطني في المغرب»، في: صالح بشير (مترجم) **الخطابي وجمهورية الريف** (بيروت: دار ابن رشد، 1980)، ص 404.

54. محمد أمزيان، مرجع سابق، ص 73.

55. محمد اليمني الناصري، تقرير إلى مدير الإدارة السياسية في جامعة الدول العربية عن مكتب المغرب العربي بتاريخ 4/ 10/ 1948، ص 4، نقلاً عن أمزيان، المرجع السابق، ص 96.

56. محمد زنيبر، «دور عبدالكريم. . .»، مرجع سابق، ص 405.

57. مفدي زكريا، «أمجاد تتكلم والتاريخ يُسجل»، **مجلة دعوة الحق**، العدد 7-8 (الرباط، 1977)، ص 61-68.

58. محمد أمزيان، مرجع سابق، ص 102-107.

59. محمد إسماعيل محمد، **قضية موريتانيا** (القاهرة: دار المعرفة، 1961)، ص 77-78؛ سيد محمد، مرجع سابق، ص 134-146.

60. انظر نص بيان الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 في: **وزارة الإعلام والثقافة (الجزائرية): ملفات وثائقية، نصوص أساسية في جبهة التحرير الوطني (1954-1962)** (قسنطينة: مطابع النصر، 1976)، ص 7-8؛ بسام العسلي، مرجع سابق، ص 179.

61. الطاهر عبدالله، **الحركة النقابية**، مرجع سابق، ص 52.

62. عبدالسلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي، مثال تونس»، **المستقبل العربي**، العدد 43 (بيروت، 1986)، ص 49.

63. سالم بويحيى، «العلاقات النقابية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي 1947-1956»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 43-44 (تونس، 1983)، ص 15-16.

64. محمد صالح الهرماسي، **تونس، الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956-1986** (بيروت: دار الفارابي، 1995)، ص 93؛ عبدالحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 68-69؛ عبدالسلام بن حميدة، مرجع سابق، ص 49-50؛ سالم بويحيى، مرجع سابق، ص 15-16.

65. عبدالسلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 50-51.

66. المرجع السابق، ص 52.

67. عبدالمالك التميمي، مرجع سابق، ص 45-46؛ سالم بويحيى، مرجع سابق، ص 49-58.

68. صلاح العقاد «السياسة الخارجية للمملكة المغربية»، **السياسة الدولية**، العدد 15 (القاهرة، 1969)، ص 41-42-47.

69. المرجع السابق، ص 40-41.

70. علال الفاسي، **كي لا ننسى** (الرباط: مطبعة الرسالة، د. ت)، ص 183-184.

71. علال الفاسي، **عقيدة وجهاد** (الرباط: مطبعة الرسالة، 1981)، ص 48؛ عبدالإله بلقزيز، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 156-157؛ محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 21-22.

72. عبدالكريم غلاب، «علال الوحدوي»، جريدة **العلم**، ملحق خاص، العدد 781، في 17/ 5/ 1986؛ مصطفى الفيلالي، «مفهوم المغرب العربي-تطوره تصوراً وممارسة وعلاقته بالوعي القومي»، **المستقبل العربي**، العدد 37 (بيروت، 1985)، ص 89.

73. زايد عبيدالله مصباح، «اتحاد المغرب العربي، الواقع والطموح»، **المستقبل العربي**، العدد 236 (بيروت، 1998)، ص 28.

74. عبدالإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 157 ـ 158.

75. المرجع السابق، ص 74.

76. محمد عبدالباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 87 ـ 122.

بعد الاستقلال ركز الحكم في تونس على «الوطنية التونسية» وخاصة في مرحلة ما بعد مؤتمر طنجة عام 1958. فيما انشغلت الجزائر (وما زالت) بقضية البناء الداخلي والسيادة الوطنية (الحدود) مع المغرب، وجاء ملف الصحراء منذ عام 1974 ليوتر المواقف بين الطرفين، وعليه فقد جاء التأكيد على المغرب أولاً، لأن حزب الاستقلال المغربي ظل متمسكاً بعد مؤتمر طنجة والحقبة اللاحقة بالعمل من أجل وحدة المغرب العربي في إطاره العربي والإسلامي، ويتضح ذلك من خلال المؤتمر السادس للحزب عام 1962، ووثيقة «التعادلية» من أجل التحرر الاقتصادي عام 1963 والمؤتمر السابع عام 1965 والمؤتمر الثامن عام 1967 والمؤتمر التاسع عام 1974 والمؤتمر العاشر عام 1987 ومشاركته لاجتماع القمة العربية والمغاربية في الجزائر عام 1988، وتأكيده على ضوء ذلك بأن تسير خطوات بناء المغرب العربي بالسرعة الضرورية لإنشاء المؤسسات وبناء هياكل الوحدة المغاربية التي شهدت النور عام 1989 بقيام اتحاد المغرب العربي.

انظر تفاصيل ذلك، ومن خلال بيانات المؤتمرات التي عقدها حزب الاستقلال طوال ربع قرن، في: محمود صالح هلال الكردي، **الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، دراسة سياسية تحليلية**، أطروحة ماجستير غير منشورة (بغداد: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989)، ص 153 ـ 160.

77. محمد عابد الجابري، **تطور فكرة المغرب العربي**، مرجع سابق، ص22.

78. محمد العلمي، **علال الفاسي، رائد الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، 1980)، ص 244.

79. غادة قضيب البان، «التعليم مشروع اقتصادي»، **المستقبل العربي**، العدد 146 (بيروت، 1991)، ص 17؛ الورديني، المصدر السابق، ص 95.

80. عبدالحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 221ـ223.

81. يوسف خوري، **المشاريع الوحدوية العربية 1983ـ1987**، دراسة توثيقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 507.

82. **اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم** (تونس: وزارة الثقافة والإعلام التونسية، 1990)، ص 19.

Paul balta, avecla collaboration de Claudine Rulleau, Le Grand Maghreb, des independances a Ian 2000. Alger, Laphomic, 1990, 245-247.

Mohammed Ben El Hassen Alaoui: La coopertion entre L'union Europeenne et les pays du Maghreb. edition d'un Elat Moderne, Nathan, 1994, 114-119.

نقلاً عن النان ولد المامي، **اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية**، أطروحة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996)، ص 105ـ112.

83. **اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم**، مصدر سابق، ص 34، 36؛

Aloui, op. cit, 128-144.

نقلاً عن النان ولد المامي، مرجع سابق، ص 121ـ123.

84. **المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 296.

85. انظر:

Sadok Belaid: Les perspectives de constriction d'un grand Maghrib uni, in, Revu Algerienne des sciences Juridiques, No. 3 septembre 1989, 496.

John Damis: Conflict in North west Africa, the Western Sahara dispute, Hoover institution Press (California, 1983), 196.

نقلاً عن النان ولد المامي، مرجع سابق، ص 160.

86. محمد وقيدي، «المغرب العربي أفقاً للتفكير»، **شؤون عربية**، العدد 59 (القاهرة، 1989)، ص 63ـ71؛ وانظر بالتفصيل: النان ولد المامي، مرجع سابق، ص 159ـ164.

87. المرجع السابق، ص 231ـ233.

88. المرجع السابق، ص 236.

89. عبدالحميد براهيمي، **المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 74ـ75.

نبذة عن المؤلف

محمد علي داهش: حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ العربي الحديث والمعاصر (تاريخ المغرب العربي) من جامعة تشارلس في براج (تشيكوسلوفاكيا سابقاً) في عام 1991 . عمل في التدريس في جامعة الموصل (العراق) حيث تدرج إلى رتبة أستاذ، وهو يرأس قسم التاريخ بكلية الآداب بالجامعة نفسها .

له العديد من البحوث، أهمها: «**العلاقات المغربية ـ العثمانية 1830ـ 1912**» (1998)، و«**العراق وقضايا التحرير في المغرب العربي 1921ـ 1958**» (1996)، و«**محمد عبدالكريم الخطابي، الوحدة والنهضة لمواجهة التحديات الاستعمارية**» (1995)، و«**ثورة الريف المغربية وصداها في الصحافة العراقية 1921ـ 1927**» (1991). إضافة إلى كتاب بعنوان «**الشريف أحمد الريسوني، حياة وجهاد**» (1996) .

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1 .	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 .	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 .	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 .	هوشانغ أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 .	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 .	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 .	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 .	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية
9 .	سامي الخزندار	المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 .	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي

11 . نبيـــــل السهلـــــي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996
12 . عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 . ماجد كيَّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده ـ مرتكزاته ـ تناقضاته
14 . حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 . مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 . عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 . ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 . محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 . أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 . سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 . إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل
22 . عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 . جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية
24 . عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25. محمد عبدالقادر محمد
استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26. ظاهر محمد صكر الحسناوي
الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم
الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989

28. فايز سارة
الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل

29. عدنان محمد هياجنة
دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي

30. جلال الدين عزالدين علي
الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)

31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي

32. هيل عجمي جميل
الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل

33. كمال محمد الأسطل
نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

34. عصام فاهم العامري
خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

35. علي محمود العائدي
الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36. مصطفى حسين المتوكل
محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته ـ مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا

52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي

53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها

54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد

56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة

57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية

59. هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 ـ 1999

60. منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)

61. رضا عبدالجبار الشمري — البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة

62. خليل إسماعيل الحديثي — الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية

63. علي سيد فؤاد النقر — السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا

64. خالد محمد الجمعة — آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

65. عبدالخالق عبدالله — المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي — التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)

67. الطاهرة السيد محمد حمية — سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات

68. عصام سليمان الموسى — تطوير الثقافة الجماهيرية العربية

69. علي أسعد وطفة — التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي

70. أسامة عبدالمجيد العاني — المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية

72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية التحديات والخيارات في عصر العولمة

73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته

74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل دراسة في التجربة العربية

76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)

77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة

78. سلمان قادم آدم فضل — حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا ـ الصحراء الغربية ـ جنوب السودان

79. ناظم عبدالواحد الجاسور — ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية

80. فيصل محمد خير الزراد — الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي

81. جاسم يونس الحريري — دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون

82. علي محمود الفكيكي — الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83. عبدالمنعم السيد علي — العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء

84. إبراهيم مصحب الدليمي — المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)

85. سيار كوكب الجميل — المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيوستراتيجية

86. منار محمد الرشواني — سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن

87. محمد علي داهش — اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

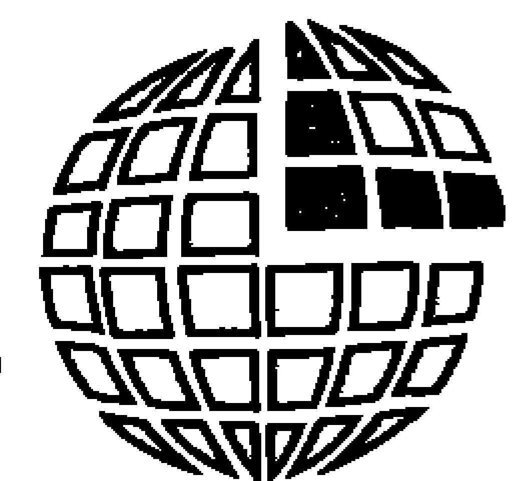
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website. http //www ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ إ.ع.م. ـ هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971 ـ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae